المعادلة اللبنانيّة الجديدة: دور المسيحيين المحوري

تقرير الشرق الأوسط رقم 78 – 15 تموز/يوليو 2008



جدول المحتويات

تقرير رقم 78 حول الشرق الأوسط 15 تموز/يوليو 2008

المعادلة اللبنانيّة الجديدة: دور المسيحيين المحوري

ملخص تنفيذي

إنّ مسيحيي لبنان الذين تقلّص وزنهم السياسي في خلال العقود المنصرمة مدعوون اليوم لأداء دور حاسم. ففي اتفاق الدوحة الموقع عليه في شهر أيار/مايو 2008 غداة وضع حزب الله يده على بيروت الغربيّة، ما يُمثّل للأسرة المسيحيّة فرصة لاسترجاع مكانةٍ مهمّة على الساحة السياسيّة والسير قدماً بمطالب قوبلت بالتجاهل لفترةٍ طويلةٍ من الزمن. وها هم المسيحيّون يحصّلون محفظات أساسيّة في الحكومة الجديدة التي رأت النور يوم 12 تموز/يوليو 2008. ولكنّ اتفاق الدوحة يذهب إلى أبعد من هذا.

مهّد اتفاق الدوحة الطريق أمام ثلاثة تغييرات حاسمة. فيسّر أوّلاً انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للدولة وسمح للمسيحيين أن يسترجعوا مؤسسة هي حقّ لهم وقد تناقص نفوذها الفعلي نتيجة الأحداث التي تعاقبت على البلاد وهزّتها منذ العام 2004. وسوف تتودد جميع أقطاب الساحة السياسيّة إلى الرئيس الجديد لاستطلاع الخيارات التي سيتخذها صاحب الفخامة بشأن الملفات الأساسيّة التي سيعالجها في بداية ولايته أي الانطلاق بالحوار بشأن إستراتيجيّة دفاع وطني (من شأنها أن تفضي إلى دمج سلاح حزب الله)، والإعداد لإنتخابات برلمانيّة تعقد عام 2009 وإعادة تحديد أطر العلاقات بين لبنان وسوريا على أساس احترام متبادل للسيادة الوطنيّة.

هذا ويرسي اتفاق الدوحة قواعد قانون انتخابي أكثر مواءمة للمسيحيين. وكان توزيع الدوائر حتّى الساحة يُجبر غالبيّة المرشّحين المسيحيين على التحالف مع الأحزاب المسلمة الكبرى والتي كان ناخبوها يرجّحون كفّة الميزان. أمّا الآن فسيتم انتخاب معظم النوّاب المسيحيين في الدوائر التي تكون فيها الغلبة لطائفتهم. وسيمنحهم هذا قدرة على التحكيم بين القطب الذي يهيمن عليه تيّار المستقبل (السني) وذاك المشكّل حول حزب الله (الشيعي). وفي نظام تعكس فيه التشكيلة الوزاريّة وزن التكتلات السياسيّة في البرلمان، سيكون الصوت المسيحي مرجّحاً في ولادة ميزان قوّة جديد – اللهم إذا لم تحل أعمال العنف أو المخالفات الكثيفة دون انعقاد الانتخابات أو لم تسئ على شرعيّتها.

وأخيراً، تبدأ حقبة جديدة تُترجم تأكيداً للمطالب المسيحيّة الأساسيّة التي أعاد الرئيس سليمان التأكيد عليها في خطاب القسم والتي يدعو إليها الجنرال ميشال عون، الذي نصّب نفسه زعيماً للطائفة على أساس قاعدة انتخابيّة ترمي إلى جمهرة ائتلافٍ مسيحي كبير. ومن بين هذه المطالب الإصلاحات التي أسرف جهاز الدولة بتأجيلها (لا سيّما في ما يخص إزالة المركزيّة)، وتدعيم كرسي الرئاسة، وتحسين تمثيل المسيحيين في أعلى مناصب الوظيفة المدنيّة ورفض توطين الفلسطينيين ومساعدة المهجرين والمنفيين المسيحيين على العودة. فهذه المواضيع التي تقضّ مضجع المسيحيين منذ زمنٍ بعيدٍ لم تكن يوماً في صلب النقاش. ويُستشف من حاجة الشخصيّات المسلمة الكبيرة للتودد إلى الحلفاء المسيحيين أو الإبقاء على تحالفها معهم أنّ بعض هذه المطالب قد يجد له وأخيراً سبيلاً إلى التطبيق.

وبالنسبة إلى الطائفة المسيحيّة، تمثّل هذه الديناميكيّات تغيّراً جذريّاً. وفي الواقع، كرّست المعادلة المستحدثة عام 1989 لوضع حدّ للحرب المدنيّة التي عصفت بالبلاد منذ العام 1975 مسعى لإعادة التوازن إلى نظام سياسي لمّا يخدم مصالحها: ففقد رئيس الجمهوريّة العديد من صلاحيّاته، في حين انخفض عدد المقاعد البرلمانيّة المخصصة للمسيحيين من 60 إلى 50%. أمّا الحقبة التي تلت والتي اتسمت باحتلال عسكري سوري وقمع تلقائي للحركات السياديّة المسيحيّة، فترتب عنها قطع لرؤوس المسيحيين وزعزعة لصفوفهم. وحيث تُضاف هذه الصفعات الأليمة إلى النزف الديمغرافي الذي عرفه المسيحيّون في خلال سنوات الحرب، فلقد غدّت بين صفوف المسيحيين شعوراً بكفّ يدهم، شعوراً لا زال معششاً في مخيّلتهم.

سمح انسحاب السوريين عام 2005 بعودة كبار الشخصيّات المسيحيّة وبعودة مطالب قويّة انبثقت من رحم الحرمان. فانقسمت الساحة السياسيّة المسيحيّة إلى شطرين. من جهة القوّات اللبنانيّة بقيادة سمير جعجع ومن جهةٍ ثانية الكتائب اللبنانيّة بقيادة أمين الجميل والتي راهنت على زوال ما تبقى من نفوذ سوري فانضمت إلى حلفاء سوريا في الماضي (غالبيّة سنّة ودرزيّة) وعبّأت الأسرة الدوليّة حول ضرورة قيام دولة لبنانيّة ذات سيادة عن طريق المحكمة الدوليّة المكلفة النظر في قضيّة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، والتي تُوجّه فيها أصابع الاتهام إلى سوريا، وعن طريق نزع سلاح حزب الله. ومن جهةٍ أخرى، التيّار الوطني الحرّ بقيادة العماد ميشال عون والذي صبّ جهوده على معارضة النظام السياسي برمّته فكسر جدار عزلته عبر إبرام ورقة تفاهم مثيرةٍ للجدل مع حزب الله، أبرز حلفاء سوريا في لبنان.

وبالنسبة إلى الفريق الأوّل، كان تحقيق المطالب المسيحيّة مؤجلاً إلى حين انتهاء "ثورة" سياديّة، كان يُفترض أن تنبثق عنها دولة قويّة. أمّا الفريق الآخر فيعتبر أنّ التحالف مع فريق مرن حول جميع المسائل ما عدا وضع السلاح هو الذي سيسمح بحماية مصالح الطائفة وبتعزيز مصالحها. هذا ويُفترض بولادة زعيمٍ مسيحي مُسلم به (ليس سوى العماد عون نفسه)، أن يسمح عن طريق التحكّم بالرئاسة بالانطلاق في ورشة إعادة هيكلة النظام السياسي.

ولا زال الشوط مستمرّاً في حين يتقاذف اللاعبون الكرة ويُنادي كلّ بجدول أعماله متجاهلاً الخصم. ولكنّ الانتخابات البرلمانيّة لعام 2009 سوف تسمح بتحديد موقع كلّ طرف من الأطراف. وانطلاقاً من هذا المنحى، يتعيّن على الناخبين المسيحيين أن يؤدوا دوراً حاسماً سيّما وأنّ أقلّ ما يُقال في توجهاتهم على الساحة السياسيّة أنّها غير متوقّعة. ولعلّهم سوف يتمكنون من تحقيق المطالب التي كانت ولزمن غاليةً على قلبهم وان يحرصوا على أن يكون البتّ في النزاعات السياسيّة يمرّ بالمؤسسات وليس على حسابهم، بقوّة صناديق الاقتراع وليس بقوّة السلاح. ومتى ينبثق هذا الظرف عن حربٍ مدنيّةٍ داميةٍ وأخرى تمّ تفاديها بأعجوبة، فهو يُعتبر بحدِّ ذاته إنجازاً.

بيروت/بروكسل، 15 تموز/يوليو 2008



المعادلة اللبنانيّة الجديدة: دور المسيحيين المحوري

I. الدوحة، ساعة نصر وحقيقة بالنسبة إلى المسيحيين

يشكل اتفاق الدوحة الذي وقع عليه يوم 21 أيار/مايو 2008 مجموع الفرقاء اللبنانيين، وإلى حدٍّ بعيد، علامة انتصار للمسيحيين.[1] وفي الواقع أعاد هذا الاتفاق الحياة إلى رئاسة الجمهوريّة، وهي المؤسسة التي يكرّسها نظام توزيع المناصب الطائفيّة في لبنان للمسيحيين والتي ظلّت فارغة منذ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 نتيجة إخفاق الطبقة السياسيّة في التفاهم على مرشّح توافقي. كما انتزع الاتفاق مصادقة مبدأية على إصلاح قانون الانتخاب مما زاد من قدرة المسيحيين على أن ينتخبوا مباشرةً حصّة النوّاب التي يمنحهم إياها اتفاق الطائف.[2]

ويرتكز القانون قيد البحث وعلى خلاف القوانين السابقة على مبدأ الدوائر الانتخابيّة الضيّقة والتي يُمكن بفضلها لغالبيّة المرشّحين المسيحيين أن يُنتخبوا من دون اللجوء إلى تحالفات مع الشركاء المسلمين. وعليه، تكون استقلاليّة النوّاب المستقبليين وقدرتهم على التعبير عن مطالب مسيحيّة صرف أعظم شأناً. وفي خلال الانتخاب النيابي المقبل المرتقب في شهر أيار/مايو 2009، سيكون حوالى 40 نائب "محررين" من قيود التحالفات الناجمة عن اللوائح الانتخابيّة المختلطة في حين لم يكن عدد هؤلاء يتعدّى العشرين بموجب القانون السابق.

وسيترتب عن هذا التطوّر تبعات عميقة اللهم إذا انعقدت الانتخابات الشرعيّة. وفي ظرف يسوده التقاطب الطائفي الشديد بين السنّة والشيعة، ستكون ردود الفعل الطائفيّة التي تحرّك الناخبين المسلمين مكتسبة أصلاً (فالسنّة بمجملهم يتبعون تيّار المستقبل بزعامة سعد الحريري؛ فيما يقف معظم الشيعة خلف حزب الله).[3] أمّا ميزان القوى النسبي فيُعطي الصوت المسيحي وزناً غير معهود: وهو أن يُرجّح كفّة الميزان لصالح هذه التشكيلة أو تلك التي تهيمن على التحالفات القائمة على الساحة اللبنانيّة. وستسمح لعبة التحالفات للفعاليّات السياسيّة المسيحيّة، وهي عامل الارتياب الجديد على الساحة السياسيّة في المبدأ بتخطي دور الذيل الملحق بالأحزاب المسلمة الكبيرة. كما استرجعت الساحة السياسيّة المسيحيّة بفضل انتصار الدوحة قدرةً نسبيّة على أداء دور الحكم.

ولكنّ الرهان كبير. ففي انتخابات العام 2009، سترتسم ملامح علاقات القوّة التي ستقود الساحة السياسيّة اللبنانيّة التي تتخبط في بحر من الأزمات منذ تمديد ولاية رئيس الجمهوريّة السابق الحليف لسوريا إميل لحود، وما تزامن معه من مصادقة مجلس الأمن على القرار رقم 1559 حول نزع سلاح حزب الله وما لحقه بعد أشهر من اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.[4] واتسمت الانتخابات البرلمانيّة لعام 2005 بردود فعل عاطفيّة بقدر ما هي ظرفيّة (رفض النفوذ السوري؛ رفض التدخل الأمريكي الفرنسي الذي بُني عليه القرار 1559؛ مخاوف المسيحيين من تحالف انتخابي مسلم كبير).[5] أمّا الحشد الانتخابي الفعلي الذي صبّ في صالح القائد المسيحي ميشال عون ونجل الرئيس رفيق الحريري، سعد، فيُستبعد أن يعود إلى الواجهة بعد ثلاث سنوات من الخيبات المتعاقبة.

وفي العام 2009 سيسعى كلّ معسكر إلى إثبات شعبيّته، وإرساء قدرته المزعومة على فرض رؤية معيّنة للبنان، وعلى التحلّي عمليّاً بالقدرات الضروريّة لذلك من خلال الوزن المكتسب في البرلمان. وفي النظام السياسي اللبناني، تُحدد موازين القوى المفروضة في السلطة التشريعيّة تركيبة السلطة التنفيذيّة. وسيُحدد الانتخاب مباشرةً طبيعة الحكومة ناهيك عن تبعات مختلف أبعاد النزاع.[6] وباختصار، من شأن طرح علامة استفهام بشأن السلام مع سوريا الذي حطّ رحاله بعد الحرب الأهليّة، أن يُعيد خلط الأوراق والتفاوض على قواعد اللعبة – وهي لحظة انتقال سلسة يُفترض بالانتخابات المقبلة أن توضح معطياتها. أمّا قدرة المسيحيين على التحكيم في هذا الظرف، فستعطيهم أهميّة ذات وزن.

---

[1] مراجعة الملحق ب.

[2] مراجعة الملحق ج. وضع الاتفاق المبرم عام 1989 في مدينة الطائف السعوديّة حدّاً لحرب أهليّةٍ امتدت خمس عشرة سنة. وأقام الاتفاق التوازن السياسي الجديد الذي أعطي فيه المسيحيّون نسبة 50% من مقاعد البرلمان.

[3] حول قيام حزب الله بتعبئة الغالبيّة الساحقة للشيعة خلف التوترات التي أحدثتها الأزمة، مراجعة التقرير رقم 69 حول الشرق الأوسط، *Hezbollah and the Lebanese Crisis*، 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 2007.

[4] حول جذور النزاع، مراجعة تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط رقم 39، *سوريا بعد لبنان، لبنان بعد سوريا*، 12 نيسان/أبريل 2005.

[5] للإطلاع على هذه المسألة، مراجعة تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 48، *لبنان: معالجة عاصفة تتجمّع*، 5 كانون الأوّل/ديسمبر 2005.

[6] ربط مسؤول من قوى 14 آذار المسألة بالعلاقات بين لبنان وسوريا وقال: "أيقنت سوريا في خلال السنوات الثلاث المنصرمة إنّ السبيل الوحيد إلى التحكم فعلاً في لبنان لا يتمّ إلاّ عن طريق غالبيّةٍ برلمانيّة. ولقد خسر السوريّون لبنان فعلاً يوم فقدوا هذه الغالبيّة". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع غطاس خوري، مستشار النائب سعد الحريري، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

II. غدٌ صعب بعد الحرب الأهليّة

لمعرفة الرهانات التي تعصف بالساحة المسيحيّة اليوم (استرجاع الطائفة مصالحها، العلاقة مع سوريا، اختيار الحلفاء الاستراتيجيين)، لا بدّ من العودة إلى محطتين أساسيّتين من محطات عمليّة الانتقال. أوّلاً الخروج من الحرب الأهليّة والتي يعتبر فيه المسيحيّون نفسهم أكبر الخاسرين. وثانياً، انتهاء الحقبة السوريّة والفرصة التي يجب انتهازها مما يعكس حالة الفوضى والتفكك في صفوف القيادة المسيحيّة.

أ. قطع رؤوس الحركات المسيحيّة الكبرى وإصابتها بالركود

كرّس انتهاء الحرب الأهليّة خسارة الفعاليّات المسيحيّة في مهمّتها القاضية بحماية الطائفة سيّما في وجه جارٍ سوري يُشكّل بنظرها مصدر تهديد. وليس اتفاق الطائف الذي قصّ من صلاحيات الرئيس وسوّغ إدامة الوجود العسكري السوري[7] سوى وجه من أوجه الصدمة التي شعر بها المسيحيّون. فبدأ الحديث عن إحباط المسيحيين وهو التعبير الذي يصف شعور المسيحيين المغتصبة حقوقهم نتيجة فقدان النفوذ السياسي بعد الحرب الأهليّة وهذا على الرغم من تمتعهم بنفوذ ثقافي واقتصادي فعلي. ويلد شعور المسيحيين بالإحباط عن شعورهم بكفّ يدهم غداة اتفاق الطائف، وهي مخاوف وجوديّة متصلة بتآكل وزن الأسرة المحليّة الديمغرافي، وبمحصّلة عمل الحكومات المختلفة المتعاقبة والتي رأسها رفيق الحريري في فترة ما بعد الحرب.

ويؤخذ على هذا الأخير بدرجةٍ كبيرةً مرسوم التجنيس الذي سمح عام 1994 لعددٍ من الفلسطينيين والسوريين وغالبيّتهم من السنّة بالحصول على الجنسيّة اللبنانيّة، كما يؤخذ عليه إدارته ملف مهجّري الحرب الأهليّة[8] المسيحيين وقوانين الانتحاب المجحفة بحقّ المسيحيين والمعتمدة بين عامي 1992 و2000.[9] والأسوأ أنّه منذ نهاية الثمانينات، أضعفت الهيمنة السوريّة القيادة المسيحيّة المنبثقة عن الحرب الأهليّة بينما منعت ولادة نخبة مسيحيّة جديدة. وفي حين انتهى الأمر بالزعماء أن أُلقي بهم في المنفى أو في السجن، تعرّضت قواعدهم الشعبيّة للقمع وراحت تتخذ موقفاً ارتقابيّاً.

وأوّل القوى التي قُطع رأسها التيّار العوني. فبين تشرين الأوّل/أكتوبر 1989 وتشرين الأوّل/أكتوبر 1990، رفض ميشال عون، قائد الجيش في تلك الحقبة، اتفاق الطائف وحشد قوّاته لمواجهة القوّات اللبنانيّة والجيش السوري. فخرج بصورة رجل الدولة المناهض لنظام الميليشيات كما لقوى الاحتلال. ولكن كان المنفى القسري نصيبه بعد أن مُني بالهزيمة. فدخل أنصاره في حالة مقاومة شبه سريّة. وتعرّض التيار العوني لقمع أجهزة الأمن اللبنانيّة والسوريّة فاقتصر عملها على الحركة الطلابيّة التي تظاهرت في حرم الجامعات ضدّ الاحتلال السوري.[10] ورفض التيّار أي تدبير مأسسة يجعله لقمة سائغة في فم القامعين.[11] وحيث تردد العماد عون من منفاه في إحالة سلطته إلى أيّ كان خشية أن يبرز على الساحة قادة معارضون يغذون مطامع استقلاليّة، لم يحرّك ساكناً للتشجيع على تدبير أكثر تنظيماً تاركاً هيكليّات الحزب في حالة ترقب تنتظر عودته.[12]

أمّا القوّات اللبنانيّة، التي تشكلت عام 1976 ردّاً على الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان، فاكتسبت زخماً بعد انتهاء مواجهات الثمانينيات ولكنّها غيّرت لهجتها بعد انتهاء النزاع. فكونها بايعت اتفاق الطائف، فهي راهنت على "الدولة والسلام".[13] وتحوّلت إلى حزبٍ سياسي وسلّمت سلاحها في مقابل مشاركتها في الحكومة الجديدة. وبعدما نال زعيم الحرب السابق سمير جعجع العفو في أوّل الأمر، تولّى قيادة التشكيلة السياسيّة الجديدة. وشهدت الأعوام من 1992 إلى 1994 ورشة كبيرةً لتشكيل جيلٍ جديدٍ من الكوادر السياسيين. وفي خلال هذه الفترة، تمّ إعداد أكثر من 600 شاب لتولي قيادة حركةٍ مدنيّةٍ صرف، ولإعادة تجميل الصورة التي لطختها الحرب الأهليّة، ولإعادة تعبئة القاعدة الاجتماعيّة فترسخ القناعة بأنّ صفحة تجربة الميليشيات قد طويت.[14]

ولكنّ الماضي عاد ليُطارد سمير جعجع فاتهم بالتدبير لمحاولة تفجير كنيسة في جونيه (وهي تهمة أُلحقت بتهمة اغتيال شخصيات سياسيّة منها رشيد كرامة عام 1987 وداني شمعون عام 1990) فصدر بحقه قرار بالسجن المؤبد ودخل السجن عام 1994. ولاقت القوّات اللبنانيّة نفس مصير الحركة العونيّة ولو بعد بضع سنوات ففقدت زعيمها وانسلّت إلى العمل السريّ واتخذت من عودة قائدها قضيّة أساسيّة لها.

ومن القوى المسيحيّة الأساسيّة في خلال الحرب الأهليّة، حزب الكتائب اللبنانيّة الذي وجب عليه هو الآخر أن يتكيّف مع غياب قائده التاريخي. أمّا أزمة هذا الحزب فأعمق وترقى إلى العام 1984 سنة وفاة مؤسسها بيار الجميل، والد أمين الجميل، القائد

---

[7] لحظ اتفاق الطائف وجود القوّات السوريّة لمدّة سنتين فقط على مجموع الأراضي اللبنانيّة، وهي الفترة الضرورة للمصادقة على الإصلاحات السياسيّة، وتشكيل حكومة توافقية وانتخاب رئيس الجمهورية. وما أن تستوفى هذه الشروط حتّى كان يُفترض بالقوّات السوريّة أن تُعيد انتشارها إلى منطقة البقاع. ولكنّ اتفاق الطائف بغالبيّة بنوده لم يُطبّق يوماً.

[8] وفي خلال الحرب الأهليّة، غادر عدد كبير من المسيحيين قسراً قراهم ولا سيّما في منطقة الشوف. وعلى الرغم من قيام وزارة المهجّرين، لم يتمكّن الكثيرون منهم من العودة إلى قراهم. وكانت الحجّة الرسميّة غياب عمليّة مصالحة تسهّل إعادة دمجهم على المستوى المحلي. أمّا السبب الفعلي فهو عدم صرف التعويضات الماليّة التي يُفترض بها أن ترافق عودتهم في عددٍ كبيرٍ من الحالات. وتظلّ قضيّة المهجّرين تشكل أحد المطالب الأساسيّة للقوّات السياسيّة المسيحيّة على اختلاف ميولها.

[9] مراجعة الصفحات أدناه.

[10] يؤكّد التيار الوطني الحرّ على تعرّض أنصاره لـ16.000 حالة اعتقال بين 1990 و2005. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[11] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع غسّان مخيبر، نائب في كتلة العماد عون، بيروت، 8 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[12] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع شخصيّة مقرّبة من العماد عون في الرابية، كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[13] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إيلي باراغيد، مدير مكتب سمير جعجع، معراب، كانون الأوّل/ديسمبر 2006.

[14] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إيلي خوري، مستشار سمير جعجع، بيروت، 11 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

الحالي للحزب. وفي خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهليّة، تعرّضت القيادة لتناحرات داخليّة ونالت منها منافسة القوّات اللبنانيّة على الساحة المسيحيّة والتي نجحت باستمالة عدد من كوادرها.[15]

مطلع التسعينات، وعلى خلاف القوّات اللبنانيّة التي ما لبثت أن تصادمت مع دمشق، تكيّف حزب الكتائب مع السلام السوري. لا بل أقام بعض من كوادره علاقات حميمة مع النظام السوري مثل كريم بقردوني. ولكن ترتب عن هذا البقاء السياسيّ ثمن باهظ وهو ولادة حركة خاضعة في العمق لسوريا. وبالتالي تفاوض حزب الكتائب على بقائه في ظلّ الوجود السوري وكانت النتيجة حالة إذعانٍ متنامية. ويعود الجميل للذكرى ليصف هذه الديناميكيّة على أنّها "خطّة ماكرة وشيطانيّة غايتها أن يقوم الحزب ويصفي نفسه بنفسه" وينسبها إلى غازي كنعان، مسؤول أجهزة الاستخبارات السوريّة في لبنان.[16]

وبعدما حُرمت القوى السياسيّة المسيحيّة زعماءها التاريخيين، استحال عليها في زمن الاحتلال السوري، أن تُعيد هيكلة نفسها أو أن تُجدد قيادتها. عام 2005، يوم حانت ساعة السلام السوري، بدل أن تكتسي الساحة المسيحيّة حلّة جديدةً، شهدت عودة الأخصام نفسهم الذين عرفهم لبنان في نهاية الحرب الأهليّة وهم قادة قوّات لا تتحلّى بطابع مؤسساتي ويهيمن عليها منطق تشخيص السلطة. وحتّى الساعة، حالت الأزمات المتعددة التي عصفت بلبنان دون إضفاء طابع رسمي على الأجهزة السياسيّة أو عطلّتها بصورة مستمرّة فأعاقت في طريقها طيف ديناميكيّة فعليّة تجعل من الكوادر جهات محترفة بكلّ ما للكلمة من معنى.

ب. عودة القادة في غياب تجدد المؤسسات المؤيدة لهم

كان الجميّل أوّل القادة التاريخيين الثلاثة عودةً إلى الساحة السياسيّة. وعاد من منفاه عام 2000 ليجد حزباً تنهشه انشقاقات قوية حول طبيعة العلاقة مع سوريا. وبعد فترة انشقاق داخلي بين جناح مؤيد لسوريا وأنصار الجميّل، سمح الانسحاب السوري عام 2005 لهذا الأخير بأن يسترجع قيادة الحزب في خلال مؤتمر استثنائي انعقد في كانون الأوّل/ديسمبر 2007. أمّا الجهود التي أُنيطت بنجل أمين، بيار، بهدف إعادة الحياة إلى صفوف الحزب، فتعرقلت غداة اغتيال هذا الأخير يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وبعد وفاة بيار، بات في عهدة أخيه سامي، أن يُعيد القوّة إلى الحزب، يُساعده في ذلك والده. وتمكّن حزب الكتائب من اجتذاب 9.000 عضو جديد بين عامي 2005 و2007 ولكنّ المهمّة صعبة باعتراف الجميّل نفسه الذي يُقر بالقول "إنّه في ما يخصّ إعادة هيكلة الحزب، يسبقنا التيّار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانيّة بأشواط".[17]

وكانت تحديات أخرى بانتظار التيّار الوطني الحرّ برئاسة العماد عون الذي عاد من منفاه يوم 7 أيار/مايو 2005. ومن أبرز التحديات تأطير شعبيّة القائد ضمن هيكليّات لا تزال جنينيّة. ويوم عودته لوقي عون بحشد من الآلاف الذين تقاطروا احتفاءاً به. وبعد شهر من عودته، حظيت كتلته الانتخابيّة بـ 21 من أصل 128 مقعد برلماني، وفي غضون أشهر تلقى الحزب 44.000 طلب التحاق.[18] ولجأ العماد عون إلى خطاب شعبي مناهض للسلطة لتعبئة الصفوف. وندد بالفساد وانتقد الطبقة الحاكمة التي تمثّل في نظره مثالاً عن "التعايش بين سلطة المال والطائفية والنظام الميليشوي" ودعا إلى إصلاحات جذريّة.[19]

ولكنّ التيار الوطني الحرّ لم يكن "مستعداً لاستيعاب هذا البحر الجماهيري الذي تقاطر إليه عام 2005".[20] فبدلاً من بناء حزبٍ بكلّ ما للكلمة من معنى، يستمرّ العماد عون في ذهنيّة القائد الشعبي المحاط بشبكة من الأصدقاء والأهل الذين يودعونه ثقتهم.[21] والجدير بالذكر إنّ اثنتين من بناته الثلاث متزوّجتان من كوادر في التيّار. ولقد أثار تنامي نفوذ أحد الصهرين، جبران باسيل، العديد من الانتقادات الداخليّة.[22]

وبصورة عامة، وبعد مضي ثلاثة أعوام على عودته الظافرة، يبدو أنّ فشل العماد عون في إرساء هيكليّة حزبيّة بدلاً من نظام سلطة استنسابي، يوقعه في شدّ حبال يزداد قوّةً. ويعترف مستشار العماد عون الدبلوماسي إنّ التيار الوطني الحرّ لا يزال من الناحية التنظيميّة في موقع الهواة.[23] ويدعو بعض الكوادر إلى إضفاء طابع رسمي على إجراءات تعيين لجنة مركزيّةٍ، وهي الهيئة القياديّة في التيّار (أقلّه نظريّاً).[24] ويُشكك البعض في إدارة موارد التيار الوطني الحرّ الماليّة، سيّما وقد وُجّهت اتهامات بالفساد إلى البعض من أعضائه المتورطين في عقود إعادة إعمار الضاحية الجنوبيّة.[25] ولكنّ المشاكل لا تقف عند هذا الحدّ:

[15] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أمين الجميل، بيروت، 28 شباط/فبراير 2008.
[16] المرجع نفسه.
[17] المرجع نفسه.
[18] وتقدّم بخُمس الطلبات أشخاص من الطوائف غير المسيحيّة. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.
[19] "في لبنان ثلاث قوى تعترض سبيل الإصلاح: الإقطاعيّة السياسيّة، الممثلة بأصحاب الوجاهة التقليديّة، وزعماء الحرب الطائفيين العائدين إلى اعتناق السياسية، وطبقة السياسة والأعمال (...) ولبنان هو اليوم رهينة نخب ليست في الواقع سوى قوى خمول تُدعّم هيكل نظامه السياسي. وتجتمع هذه القوى اليوم في ما يسمّى بمعسكر الأكثريّة الحكوميّة. وهذا المعسكر هو في الواقع عصارة التعايش بين سلطة المال والطائفية والنظام الميليشوي". اقتباس عن ميشال عون ورد في كتاب صادر عن فريديريك دومون بعنوان *Général Aoun. Une certaine vision du Liban*. (باريس، 2007)، ص. 49-50.
[20] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع آلان عون، عضو اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ، بيروت، 4 آذار/مارس 2008.
[21] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع محلل مقرّب من قوى 14 آذار، بيروت، 9 كانون الثاني/يناير 2008.
[22] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شافادريان، مسؤول العلاقات الدبلوماسيّة في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الثاني/ديسمبر 2008.
[23] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الثاني/ديسمبر 2007.
[24] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع كادر في التيار العوني، بيروت، حزيران/يونيو 2008.
[25] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع رجل أعمال مقرّب من التيار العوني، بيروت، شباط/فبراير 2008.

فأموال الحزب، بما في ذلك الهبات التي حصل عليها في خلال الانتخابات والدعم المالي الذي قدّمه المغتربون اللبنانيّون مودعة في حسابات العماد عون الشخصيّة وحسابات أفراد أسرته أو في مؤسسات مثل محطّة التلفاز التابعة للتيار OTV والتي هي بقيادة أحد الصهرين، روي الهاشم. ولقد أثارت هذه الحقيقة علامات استفهام عديدة في وسط الحزب.[26]

أمّا جمر النزاع الذي يرقد تحت الرماد فهو بين المقرّبين من الجنرال عون وجناح يطالب بمزيدٍ من الديمقراطيّة والشفافية وسط التيّار وهذا ما تُرجم تقريراً يوم 26 تشرين الأوّل/أكتوبر 2008 بشأن الانتخابات المرتقبة في 4 أيار/مايو لتجديد اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ.[27]

وعلى رغم كلّ شيء، لا تبدو جهود إعادة الهيكلة حاضرةً على جدول الأعمال. ومع اقتراب موعد الاستحقاق النيابي عام 2009 "يبدو الجنرال أكثر حرصاً على صقل صورته كرجلٍ أعاد للمسيحيين حقوقهم منه على بناء حزب".[28] والتيار الوطني الحرّ، وهو أنموذج الإصلاح ومكافحة الفساد، يجاهد في إقامة آليّات المأسسة التي يُطالب بإنشائها للدولة. وبمعزل عن الشعارات، لم ينجح الحزب بعد في برهنة قدرته على المساهمة بصورة حاسمة في عمليّة إصلاح مؤسسي عميقة في حين أنّ مكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات هما أبرز شعارات الجنرال.[29] وبحسب اعتراف أحد المقرّبين من الجنرال، يواجه التيار خطر أن يتحوّل إلى "هيكليّة سلطة نزاعيّة تنغلق أكثر فأكثر على المقرّبين من العائلة والأتباع المؤيدين بصمت".[30]

أمّا القوّات اللبنانيّة فاسترجعت هي الأخرى قائدها مع رحيل القوّات السوريّة. وأُطلق سراح سمير جعجع، زعيم الحرب الوحيد الذي تمّت إدانته بعد الحرب الأهليّة يوم 26 تموز/يوليو 2005 بعد تصويت البرلمان بغالبيّة أعضائه على قانون عفو (أدّى أيضاً إلى إطلاق سراح حوالى ثلاثين إسلامي متطرّف من الشمال).[31] وعلى خلاف التيّار العوني، صبّت القوّات اللبنانيّة جهودها أوّلاً على إعادة تشكيل آليّة الحزب الناشطة. ومدعومةً بتجربة سنوات الشرعيّة (1992-1994)، استرجعت القوّات وبسرعة آليّات تشكيل الكوادر.

وفي الوقت نفسه، عمدت القوّات اللبنانيّة إلى تدعيم قاعدتها الماليّة. وهي دأبت على استرجاع أملاك الحزب التي صادرتها عام 1994 أجهزة الاستخبارات. كما ركّزت على خطٍّ موازٍ على انتشارها في صفوف لبنانيي الشتات: وفتحت مكاتب تمثيليّة في إفريقيا والخليج والكويت والمملكة العربيّة السعوديّة وعززت تواجدها في فنزويلا والبرازيل وأوروبا.[32] وعلى مستوى القواعد الاجتماعيّة، تودّ القوّات اللبنانيّة أن تذهب إلى أبعد من مناطق النفوذ التقليّدية (أي منطقة بشرّي في الشمال والأحياء المسيحيّة الفقيرة في المدن الكبرى) وهي تبذل جهود تعبئة شديدة في وسط الطبقات الوسطى الحضريّة لا سيّما في النقابات المهنيّة والجامعات. وبالتالي يتخبّط الحزب بين قاعدةٍ لا تزال تتشرّب تجربة الميليشيات وجيل جديد يسعى إلى تكوين ذاته.

وخلاصة القول إنّ التشكيلات المسيحيّة الكبرى الثلاث وبعد الانسحاب السوري الذي صبّته عليه جهودها لفترةٍ طويلةٍ لم تعد في موقع يخوّلها مواجهة ما ترتب عن الانسحاب من تحديات مثل إصلاح النظام السياسي أو الدفاع عن مصالح الطائفة. واليوم أكثر من ذي قبل، لا يزال المسيحيّون الكتلة الطائفيّة الأكثر ضعفاً. فعلى خلاف السنّة والشيعة والدروز، لا يقود المسيحيين قائد زعيم أوحد. ولا يحظون برعاية أجنبيّة مستعدةً لأن تمدّ إليهم يد المساعدة، على غرار ما تفعله إيران والمملكة العربيّة السعوديّة مع حزب الله وتيّار المستقبل تباعاً. أمّا الأسرة المسيحيّة على خلافٍ من هذا فمهمّشة في المنطقة ومنقسمة على ذاتها.

وعلى ضوء هذا الوضع، يُعتبر المسيحيّون أكثر من سائر المجموعات الطائفيّة مدعوّين إلى تشييد دولةٍ عمليّة قادرة على ضمان مصالحهم وإسقاط موازين القوى الطائفيّة. وهذا هو المشروع الذي تطالب به الفعاليّات المسيحيّة قاطبة والذي ليست ترجماته العمليّة غائبة في العموم. وبهدف تطبيق هذا المشروع، يجب العمل أوّلاً على تحديث الآليّات السياسيّة وتجديد النخب. ولكنّ في جلبة ما بعد العام 2005، كانت الغلبة للانشغالات العاجلة.

[26] بحسب أقوال كادر عوني نقلاً عن مجلّة *Now Lebanon* الصادرة على الخطّ والحليفة لمواقف قوى 14 آذار. "A crumbling empire. The real reasons behind the postponement of FMP elections"، 9 نيسان/أبريل 2008.
[27] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع كادر في التيار العوني، بيروت، حزيران/يونيو 2008.
[28] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جهة مقرّبة من الجنرال عون، بيروت، 24 كانون الثاني/يناير 2008.
[29] "وليست الوظيفة الرئاسيّة مهمّة. بل الدور هو المهم. ودوري هو التنديد بالفساد ومكافحته والمساهمة في الإصلاح". مقابلة أجراها العماد ميشال عون مع صحيفة *L'Orient-Le Jour*، 17 آذار/مارس 2008.
[30] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جهة مقرّبة من الجنرال عون، بيروت، 24 كانون الثاني/يناير 2008.
[31] صحيفة *Le Monde*، 18 تموز/يوليو 2005.
[32] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إيلي باراغيد، مدير مكتب سمير جعجع، معراب، كانون الأوّل/ديسمبر 2006.

III. الإستراتيجيّات المسيحيّة بعد الانسحاب السوري

أ. التيار الوطني الحرّ في مواجهة تحديات والتباسات

1. عزلة عون بعد عودته إلى لبنان

عندما عاد عون من منفاه الفرنسي لم يخفِ أبداً طموحه الرئاسي. ولذلك راهن على الانتخابات النيابيّة في أيّار/مايو-حزيران/يونيو 2005 ليعود وينخرط في الحقل السياسي. وعون المناهض الشرس لحكومة دمشق[33] ربط عودته بأجواء "التحرّر" من أي وصاية سوريّة، فتراه يلقى استقبالاً حذراً من صانعي الانسحاب العسكري السوري الذين تجمّعوا في تحالف أسموه "14 آذار".[34] وعلى الرغم من المشاركة الكبيرة للتيّار العوني في المظاهرات التي طالبت بالانسحاب السوري لم يكن في انتظاره يوم عودته في السابع من أيار/مايو 2005 إلا مناصروه (والسابع من أيار/مايو هو يوم اعتماد البرلمان القانون الانتخابي الجديد تحضيراً للانتخابات).[35]

تسمح عدّة تفسيرات بشرح الجو العدائي الذي توجّب على الجنرال أن يواجهه. أولاً، التركيبة المسيحيّة في 14 آذار ولا سيما القوات اللبنانية والكتائب اللبنانية وهما قوتان تنظران شزراً إلى عودة هذا المنافس الذي لا يخفي طموحاته. أمّا بالنسبة إلى تجمّع قرنة شهوان المسيحي وهو ضمن 14 آذار ويجمع عدداً من المفكّرين والشخصيّات السياسيّة المقرّبة من البطريرك الماروني[36] فلم يستطع إلا أن يخشى هذا القائد المناهض لرجال الدين والذي كان مناصروه عام 1989 قد هاجموا الصرح البطريركي في بكركي.[37] هذا، واختار الجنرال المقاربة الهجوميّة: بعدما أمضى خمسة عشر عاماً في المنفى صبّ جهوده على انتقاد الفساد والمساومات التي اتسمت بها الطبقة السياسيّة في عهد الوصاية السورية وبنى لشرعيته الخاصة في مواجهة فاعليّات من 14 آذار كانت حتى ذاك الحين حليفة دمشق.[38] وبذلك هاجم الركائز الأساسيّة للخطاب "السيادي" الذي كانت تعوّل عليه قوى 14 آذار.

في النهاية، وبمعزل عن الرموز، تعارضت إستراتيجيته السياسيّة تماماً مع النظام القائم. وسرعان ما فرض عون تأجيلاً للانتخابات النيابية التي كان يفترض بها أن تبدأ في نهاية شهر أيار/مايو بغية إقرار قانون انتخابي جديد يناهض مصالح ورثة النظام السوري.[39] فطالب بتقسيم مناطقي يرتكز على دوائر أصغر لتكون أكثر إنصافاً للمسيحيّين وأقل مصلحة للسنّة والشيعة والدروز.[40] بعد فشل المفاوضات بغية تشكيل تحالف برلماني مشترك بين التيار العوني وقوى 14 آذار، تحالفت الأخيرة مع الدعائم الرئيسة المحليّة للنفوذ السوري (الحزبان الشيعيان، أمل وحزب الله) من أجل أن تؤمّن لنفسها فوزاً ساحقاً في الصناديق.[41] واجتمع كبار قادة الطوائف المسلمة الأربعة (وليد جمبلاط عن الدروز، سعد الحريري عن السنّة ونبيه برّي وحسن نصرالله عن الشيعة) في إطار ما يُسمّى "بالتحالف الرباعي"[42] واتفقوا على إبقاء القانون القديم المحافظ مناطقياً والمرتكز على دوائر موسّعة وعلى النظام الأكثرية.

أما التيّار العوني الذي شعر بالتهميش فعاد هو أيضاً ليدخل المشهد السياسي اللبناني: وخلافاً لمواقفه السياديّة تحالف الجنرال مع بعض من أشهر حلفاء دمشق مثل سليمان فرنجية وميشال المرّ مجنباً فاعليّات النفوذ السوري في لبنان ارتباكاً انتخابيّا.[43]

فاز تحالف الجنرال، أي كتلة الإصلاح والتغيير، بـ 21 مقعداً. وفاجأ التيّار الوطني الحر الجميع بحصوله هو وحده على 14 مقعداً أي تقريباً على غالبيّة المقاعد في جبل لبنان، معقل الموارنة المسيحيين. وأتت النتيجة بشكل أساسي كردّ فعل طائفي. وكما ذكر تقرير مجموعة الأزمات الدولية الصادر في نهاية العام 2005 "منذ عودته، تكيّف عون بسرعة مع الدينامية الطائفيّة مختاراً موقع المدافع عن الموارنة – بل قل خط الدفاع الأخير لهم".[44] إلا أن عناصر أخرى دخلت في الحسبان لا سيما خطابه الشعبوي المناهض للفساد الذي لاقى صدى بين

---

[33] شهد عون أمام مجلس الشيوخ الأميركي في العام 2003 دعماً لفرض عقوبات تجاريّة على سوريا.

[34] أطلق على هذا التجمّع اسم"قوى 14 آذار نسبة إلى التظاهرة التي جرت يوم 14 آذار/مارس 2005 رداً على اغتيال رفيق الحريري، وهو يضمّ السنّة (بشكل خاص تيّار المستقبل التابع لسعد الحريري) والدروز (بقيادة وليد جنبلاط) والمسيحيين (القوات اللبنانية والكتائب المسيحيّة وتجمّع قرنة شهوان).

[35] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إبراهيم كنعان، نائب عوني، الرابية، 28 كانون الأول/ديسمبر 2007.

[36] تأسس تجمّع قرنة شهوان في نيسان/أبريل 2000، وهو تجمّع شخصيّات مسيحيّة التفت حول الكنيسة من أجل وضع حدّ للاحتلال السوري. ومن بين الشخصيّات الوزراء بطرس حرب ونائلة معوّض والنائبان سمير فرنجيّة وجبران تويني.

[37] ندّد الجنرال بتلك التصرّفات وخفّف من أهميتها. (مقابلات متلفزة من تلك الفترة).

[38] يصف الجنرال قوى 14 آذار "بالمعارضين الجدد" الذين لم ينضمّوا إلى النضال ضد الاحتلال السوري إلا مؤخراً أي لأهداف انتهازيّة. مقتبس عن فريديريك دومون، ص. 49-50. المرجع السابق ذكره.

[39] في ما يتعلق بانتخابات العام 2005 والقانون الانتخابي، مراجعة تقرير مجموعة الأزمات، *معالجة عاصفة تتجمّع*. المرجع السابق ذكره.

[40] وهو يتلاقى في هذا مع وجهة نظر الكنيسة المارونيّة. فالبطريرك الماروني مار نصر الله صفير معارض تماماً للقانون القديم الذي لا يسمح بحسب الكنيسة إلا لـ 14 من 64 نائباً مسيحياً ينصّ عليهم الدستور بأن يُنتخبوا بأصوات المسيحيين بينما يُنتخب الآخرون من خلال تحالفات تحدّ من استقلاليتهم السياسيّة. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مستشار البطريرك مار نصر الله صفير، بيروت، كانون الثاني/يناير 2008.

[41] رفض عون اقتراحاً بالحصول على ثمانية نوّاب مقابل دخوله في تحالف مع سعد الحريري ومسيحيي قرنة شهوان وهو عدد اعتبره التيّار الوطني الحر غير كافٍ. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، سؤول العلاقات الدبلوماسيّة في التيّار الوطني الحر، بيروت، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.

[42] يجمع التحالف الرباعي ممثلين عن الطوائف الأربع الكبرى (الحركتان الشيعيتان أمل وحزب الله، والحزب التقدّمي الاشتراكي التابع للزعيم الدرزي وليد جمبلاط وتيّار المستقبل والكتائب والقوّات اللبنانيّة). اعتبر العونيّون هذا التحالف جبهة مسلمة تهدف إلى تهميش المسيحيين لأن مسيحيي 14 آذار/مارس لن يكونوا بنظر التيّار سوى تابعين لتيّار المستقبل. لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات مع كوادر ونواب من التيار الوطني الحر، بيروت، كانون الأول/ديسمبر – كانون الثاني/يناير 2008.

[43] برّر الجنرال التحالف على النحو التالي: "كان لا بدّ لنا أن نستعيد الجميع وأن نصالح المسيحيين بعضهم مع بعض أولاً قبل أن نتصالح مع الآخرين" فريديرك دومون، المرجع السابق ذكره، الصفحة 8.

[44] تقرير مجموعة الأزمات، *معالجة عاصفة تتجمّع*، المرجع السابق ذكره، ص. 4.

المسيحيين الذين شعروا أنهم على هامش السلطة وكانوا طبعاً أفضل من يتلقف الخطاب المناهض للمجموعة الحاكمة.

بعد عودته الظافرة التي تلتها النتائج المهمّة التي أحرزها تحالفه البرلماني اعتبر الجنرال "أنه أصبح في موقع زعامة طائفة المسيحيّة"[45] مما زاد على طموحه الرئاسي طموحاً. ومع 14 نائباً أصبح وزنه في البرلمان بقدر وزن حزب الله بل أكثر بثلاث مّرات من وزن منافسه المسيحي الأول، القوّات اللبنانية، (التي لم تحرز إلا 5 مقاعد). لكن حتى هذه النتيجة المهمّة لم تمكّن عون من الخروج عن عزلته. وفي خلال المفاوضات بشأن تشكيل حكومة جديدة في نهاية شهر حزيران/يونيو 2005 فشل عون مرّة أخرى في إيجاد اتفاق مع الأكثريّة البرلمانيّة في 14 آذار مختلفاً معها على عدد الوزراء في التيّار. فلم يحصل في النهاية على أي مقعد حكومي.

2. الاتفاق التناقضي مع حزب الله

وجد التيّار العوني نفسه مجرّداً من التمثيل الحكومي وباحثاً عن حلفاء أقوياء. فطالب الجنرال بثلاثة أمور (وهي مطالب كرّرها حتى توقيع اتفاق الدوحة): حكومة وحدة وطنيّة، وضع قانون انتخابي جديد "يضمن تمثيل الجميع" – أو بعبارة أخرى تمثيلاً أفضل للمسيحيّين – وإجراء انتخابات مبكرة.[46] فدخل عندئذٍ في معارضة كلاميّة بينه وبين التحالف الرباعي، إلا أنه لم يكن يتمتّع بأي وسيلة تحرّك ملموسة.

غير أن المعطيات السياسيّة تغيّرت عندما انكسر التحالف في شهر كانون الأول/ديسمبر بين قوى 14 آذار والحزبين الشيعيّين. واحتدم الجدل حول المعاهدة التي بموجبها يتمّ إنشاء المحكمة الدوليّة المعنيّة النظر في قضيّة اغتيال رفيق الحريري والتي تمّ توسيع صلاحياتها بناءً على طلب 14 آذار لتشمل الاغتيالات أو محاولات الاغتيال السياسيّة التي حصلت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2004. فرفض الوزراء الشيعة في الحكومة المصادقة على المعاهدة واعتمدوا سياسة المقاعد الفارغة التي دامت من 12 ديسمبر/كانون الأول 2005 حتى 2 شباط/فبراير 2006.

وكانت نهاية الحلف الرباعي لمصلحة عون الذي انفتحت أمامه الخطوط مع حزب الله في إطار "تفاهم" أُبرم في 6 شباط/فبراير 2006.[47] والوثيقة ميثاق مواقف مشتركة في الملفات اللبنانيّة الكبيرة وخارطة طريق لحلّ الملفات الشائكة. وذكّر النص بقاعدة التوافق التي ترعى الديمقراطيّة في لبنان أي وثيقة التعايش الطائفي التي تفرض اتخاذ القرارات المهمّة برضى الجميع أو على الأقل بالأغلبيّة الموصوفة. ويدعو التفاهم إلى تحديث قانون الانتخاب واعتماد النسبيّة وإصلاح المؤسسات ومكافحة الفساد. كما أنه يصرّ على عودة اللبنانيين الذين يعيشون في إسرائيل وعلى الحفاظ على المحكمة الدوليّة وتوضيح مسألة اللبنانيين المفقودين في السجون السوريّة في خلال فترة الاحتلال.

وضمن هذه الشروط يقترح التفاهم تطبيعاً للعلاقات مع سوريا. إضافة إلى ذلك، تدعو مذكرة التفاهم الطبقة السياسيّة اللبنانيّة إلى معالجة قضية سلاح حزب الله عن طريق الحوار الوطني الذي يهدف إلى تحديد إستراتيجية دفاعيّة للبلاد.[48]

قد يبدو التفاهم بداية جدلياً ومخالفاً للطبيعة لأن المواقف السياسية للطرفين الموقعين تختلف بشكل كبير على أكثر من صعيد. فالتيّار الوطني الحر وحزب الله نقيضان في ما يتعلّق بقرار الأمم المتحدّة رقم 1559 حول نزع سلاح الميليشيات اللبنانيّة. وقد دعم الجنرال هذه النقطة بقوّة بينما ندد بها حزب الله علناً. ففي الواقع يطمح الجنرال إلى أن يحكم بلداً قويّاً لا يتماشى تماماً مع الاستقلاليّة التي ينعم بها حزب الله حالياً من الناحية العسكريّة. كما أن التناقض بينهما واضح في موضوع شرعيّة المقاومة: فبينما يعتبر كبار كوادر التيّار الوطني الحر في خلوتهم أنّ تحرير مزارع شبعا (أراضٍ لا تزال تحت الحكم الإسرائيلي) والأسرى اللبنانيين المعتقلين في السجون الإسرائيليّة شرطاً أساسيًّا وكافياً لنزع سلاح حزب الله،[49] يربط هذا الأخير عمليّة نزع السلاح بانتهاء التهديد الإسرائيلي الذي يعتبره متأصلاً ومستمرّاً.[50]

ويختلف الاثنان أيضاً في العلاقة مع سوريا. فتعتبر الحركة العونيّة نفسها "سياديّة" بينما لم يتردّد حزب الله في أداء التحيّة رسمياً للاحتلال السوري.[51] ويتمايّزان أيضاً في علاقة كل منهما بالدين. فالتيار الوطني الحر يعتبر نفسه علمانيّاً بينما حزب الله يعتبر نفسه "مقاومة إسلاميّة". فيوم توقيع الميثاق كرّر العونيّون أكثر من مرّة أنه تفاهم وليس تحالفاً.[52] لكن هناك أربع طرق لنفهم فيها تفاهم التيّار مع حزب الله.

والطريقة الأولى – الرسميّة – تعرض التفاهم على أنه "ميثاق وطني" أو منبر سياسي مشترك يفتح "مساحة للحوار الجدّي من

[45]لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع آلان عون، عضو اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ، 25 كانون الثاني/يناير 2008.
[46]فريديريك دومون المرجع السابق ذكره، ص. 94.
[47]راجع الملحق د.

[48]في الواقع سمحت إقامة مؤتمر الحوار الوطني بتهدئة الأزمة لفترة. جمعت طاولة الحوار أربعة عشر زعيماً سياسيّاً ودينيّاً ووضعت نصب عينها أن تحلّ الملفات الشائكة الواحد تلو الآخر. بدأ الحوار في ربيع عام 2006 وانتهى مع العدوان الإسرائيلي على لبنان ولم يستأنف بعد انتهاء الحرب.
[49]لطالما ميّز حزب الله بين التهديدات المباشرة (احتلال مزارع شبعا، المعتقلون اللبنانيون في إسرائيل، انتهاك سيادة الأراضي اللبنانيّة) والتهديدات غير المباشرة ومنها "الطبيعة التوسعية" لإسرائيل. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مصطفى الحاج علي، عضو المجلس السياسي في حزب الله، بيروت، 23 تموز/يوليو 2007. لا تأخذ الحركة العونيّة بالاعتبار إلا التهديدات المباشرة (مزارع شبعا والمعتقلون). حتى أن ميشال دو شادارنيفيان يذهب إلى قول ما يلي: "في حال تسوية مسائل المعتقلين في إسرائيل ومزارع شبعا، إذا استمر حزب الله في المحافظة على سلاحه، سننضم إلى قوى 14 آذار ضده". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.
[50]مصطفى الحاج علي، عضو في المجلس السياسي في حزب الله، المذكور في تقرير مجموعة الأزمات المعنون *Hizbollah and the Lebanese Crisis*، المرجع السابق ذكره.
[51]نظم حزب الله مع القوى السياسة المناصرة لسوريا تظاهرة كبرى في بيروت يوم 8 آذار/مارس 2005 دعماً لسوريا. كتبت لوحات شكر لدمشق (أرشيف فيديو حزب الله).
[52]يذكر أحد النواب أن التيارين لطالما صوتّا كل على حدة في البرلمان. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إبراهيم كنعان، نائب عوني، الرابية، 28 كانون الأول/ديسمبر 2007.

أجل تحديد رؤية للبنان".[53] وبشكل خاص، كانت هذه نظرة التيّار الهادفة "إلى خنق التوتّرات الطائفيّة بفكّ الحصار عن حزب الله ليظهر أنّ النزاع السياسي لا يقتصر على معارضة شيعيّة لسلطة يسيطر عليها السنّة".[54] في الواقع، حتى بالنسبة إلى حزب الله نفسه أصبح التحالف مع التيار الوطني الحر حيوياً كونه يُخرجه من عزلته الطائفيّة سيما أنّه خسر كل دعم من المجتمع السني، باستثناء بعض الفاعليّات الصغيرة، فأصبح يخشى تقزيمه تحت عنوان ميليشيا شيعيّة بدلاً من حركة مقاومة إسلاميّة ووطنيّة.[55] وقد كرّر عون أن نزع سلاح حزب الله سيأتي عبر دمجه الكامل في اللعبة السياسيّة بدلاً من منطق المواجهة الذي لا يمكن إلا أن يضعه في موقف الدفاع ويعزّز روابطه بسوريا وإيران.[56]

ويكمن التفسير الثاني في الحسابات السياسيّة لطرفي التفاهم. فالتيّار الوطني الحرّ، المعزول، وجد لنفسه موضع نفوذ قوي وسط تحالف معارض يجمع حوالى 56 نائباً[57] وعدداً من الوزراء. وقد علّق مسؤول في التيار قائلاً: "بالنسبة إلى حزب الله وإلينا على حدّ سواء، إن هذا السيناريو رابح. ولم يكن أمامنا أي خيار آخر: لأن الآخرين يريدون لنا الهزيمة".[58] فأصبح عون يتمتّع بقدرة تحرّك ملموسة وبتأثير على المستوى السياسي. وفي مواجهة مسيحيي 14 آذار الذين حاولوا تهميشه متجاهلين أهميّته السياسيّة، أصبح عون عنصراً لا يمكن تجاهله. وتخيّل عون أنه بهذا التفاهم سيزيد من إمكانيّات وصوله إلى سدّة الرئاسة. فجاءت حساباته مزدوجة: عليه أولاً أن يمنع وصول مرشّح من قوى 14 آذار أو أي مقرّب منها وهذا ما يستطيعه في تحالف نيابي كبير،[59] ويمكنه عندئذٍ أن يأمل طرح نفسه كمرشّح توافقي بحفاظه على خط يتأرجح بين جدول الأعمال السيادي في مقابل دور سوريا[60] وموقف معتدل نوعاً ما حيال المقاومة.[61]

ويتعلّق السبب الثالث في التلاقي الإيديولوجي بين الحركتين حول خطاب مناهض للفساد ورفض للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة في المنطقة – علماً أن الأسس التي ترتكز عليها مواقف كل من الطرفين متباعدة تماماً.

فبالنسبة إلى الجنرال، تُبنى معارضة أميركا على حجة وطنيّة طائفيّة: فبحسب أحد المقرّبين منه، إنه مقتنع أن أميركا قد سلّمت لبنان إلى النفوذ السعودي الذي تتمّ ممارسته عبر آل الحريري المقرّبين جداً من الرياض.[62] وبشكل غير مباشر، يكون الأمريكيون قد مهّدوا الطريق أمام أسلمة لبنان.[63] هذا هو المنظار الذي يرى منه اتفاق الطائف الذي يعتبره السبب الأساسي في تهميش المسيحيين. أضف أن الدعم المطلق للولايات المتحدة يترجم أيضاً إرادة بتسهيل عمليّة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وزيادة الثقل الديمغرافي السني.[64] بشكل عام، يتهّم عون واشنطن بأنها اختارت السنّة حلفاء لها في العالم العربي على حساب علاقة تفرض الطبيعة أن تكون مع مسيحيي الشرق الذين يتأثرون بشكل كبير بسياسة أميركا في لبنان والخارج.[65] فبالنسبة إلى عون تقع العدائية للأمريكيين في موازاة الوضعية الطائفية.

أما بالنسبة إلى حزب الله، فتتحدّد مناهضة الأمريكيّة بالقضية الفلسطينية وتأتي ضمن منطق رفض ما يعتبر طموحاً إمبريالياً أو مهيمناً.[66]

والسبب الرابع والأخير هو في الحسابات الطائفيّة التي قام بها كل من الطرفين والتي تشكل خلفية الحاجة المذكورة أعلاه إلى "ميثاق وطني". فالتيّار الوطني الحر وحزب الله مرتبطان في الواقع لأنهما يتشاركان خوفاً واحداً من سيطرة السنّة على المستوى الإقليمي. فالمسألة أشبه "بتحالف أقليّات". ويعتبر طوني دانيال، المسؤول الإقليمي في منطقة عكّار أنه:

---

[53] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع غسان مخيبر، نائب في الكتلة العونيّة، بيروت، 10 آب/أغسطس 2007.
[54] المرجع نفسه.
[55] في موضوع خسارة حزب الله للطائفة السنّيّة يمكن العودة إلى التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات: *Hizbollah and the Lebanese Crisis*، المرجع الآنف ذكره. ولم يكن لسقوط بيروت الغربيّة بين يد محاربي حزب الله إلى ليزيد من القطبيّة الطائفيّة. يمكن العودة إلى الورقة الموجزة عن الشرق الأوسط الصادرة عن مجموعة الأزمات رقم 23، لبنان: *حزب الله يوجه سلاحه إلى الداخل*، الصادرة في 15 أيار/مايو 2008.
[56] لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات مع كوادر العونيين، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2007- كانون الثاني/يناير 2008.
[57] أعطت انتخابات العام 2005 للمعارضة 56 نائباً: الكتلة العونيّة (21 نائباً) وأمل وحزب الله (29 نائباً) بالإضافة إلى بعض الشخصيّات أو التشكيلات المناصرة للسوريين (ستة نواب).
[58] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.
[59] تتمتع قوى 14 آذار بالأكثريّة في البرلمان، والأكثريّة النيابيّة هي التي تنتخب رئيس الجمهوريّة. لكن بدون حزب الله لا تتمتّع بأكثريّة الثلثين الموصوفة. ومن وجهة نظر المعارضة تعتبر هذه الأكثريّة مهمة ليكون انتخاب الرئيس دستورياً. لقاء مجموعة الأزمات مع غسان مخيبر، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
[60] في هذا الإطار، يكرّر مستشارو عون ونوابه أنهم ما كانوا ليتبعوا حزب الله في محاولة لإفشال المحكمة الدولية. لقاءات مجموعة الأزمات مع فريد الخازن، وغسان مخيبر نائبان في كتلة عون، كانون الأول/ديسمبر 2007.

[61] نذكر أن هذا الوضع الوسطي قد أثار اهتمام بعض مستشاري تيّار المستقبل الذين رأوا في ميشال عون إمكانيّة للتأثير على جدول أعمال المعارضة. لقاء مجموعة الأزمات، مستشار لتيار المستقبل، بيروت، تموز/يوليو 2007.
[62] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جهة مقرّبة من الجنرال عون، بيروت، 28 كانون الأول/ديسمبر 2007.
[63] هذا أيضاً عنوان أطروحة لينا الياس في كتابها "مسيحيو لبنان مهددون بالانقراض أو خطة جارية لأسلمة لبنان "(بيروت 2007). الكاتبة مقرّبة من التيّار ويعكس كتابها آراء التيّار لجهة موضوع أسلمة لبنان.
[64] "لا تفيد السياسة الأميركية في لبنان المسيحيين. فهي تعمل على هدفين: أولاً أمن إسرائيل، وهذا يعني رفض حق الفلسطينيين بالعودة وتوطينهم في لبنان ما سيقلب البلاد رأساً على عقب ويغيّر التوازنات الديمغرافية فيها إضافة إلى أن اللبنانيين اضطروا إلى الرحيل بسبب الحرب ومن ثم بسبب الأسباب الاقتصادية والوضع السياسي" .مقابلة أجراها الجنرال عون مع محطة OTV وقد أعيد نشرها على شبكة الإنترنت على موقع التيار الوطني الحر www.tayyar.org/tayyar/articles.php?article_id=411330&type=GMA.
[65] يُشكل مصير مسيحيي العراق مثالاً للأثر السلبي الذي قد يخلفه التدخّل الأمريكي في المنطقة. لقاء مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الأول/ديسمبر، 2007.
[66] راجع تقرير مجموعة الأزمات، *Hizbollah and the Lebanese Crisis*، المرجع المذكور سابقاً.

في إطار هذه الفتنة بين الشيعة والسنّة، كان لا بد من الاختيار بين الهيمنة السنّية على المنطقة أو التعويل على تعزيز موقع الشيعة. نحن كحزب مسيحي نفضّل بطبيعة الحال الذين يعرفون ما معنى أن نكون أقليّة، أي للشيعة.[67]

ويؤكّد أحد المقرّبين من الجنرال عون أن "الجنرال مؤمن بالإمبراطورية الفارسيّة. فهو يعتبر أنهم قد يربحون وإذا ما حسّنّا مواقعنا قد نربح معهم".[68] في هذا الوقت، يعني التحالف مع الشيعة ضد السنّة حالياً حماية المناطق المسيحيّة من السنّة ومن الشيعة.[69] أما حزب الله من جهته فيعتبر أن المسيحيين هم المجموعة الطائفية الأكثر معارضة لمفهوم المقاومة والأكثر قابليّة للتقرّب من إسرائيل. ومن هذا المنطلق، يعتبر التحالف مع الجنرال عون وسيلة "تسمح بتحييد الميول المسيحيّة الآيلة إلى سد الطريق على المقاومة".[70] إذن، إنها رغبة متبادلة بتحييد متبادل.

3. من تفاهم على المبادئ الأساسيّة إلى تحالف حقيقي

في هذا الطيف من الحجج، يبدو واضحاً أن الشراكة ما بين التيّار الوطني الحر وحزب الله كانت أكثر من مجرّد تكتيك انتخابي. شيئاً فشيئاً تعمّق التفاهم المعلن عن مجموعة أفكار عامة ومشتركة ليتحوّل إلى تحالف حقيقي يتمتّع بتضامن كبير. فقد تعزّزت العلاقة إثر حرب تموز/يوليو 2006 وذلك بفضل الدعم الواضح الذي قدّمه التيّار العوني للمقاومة الإسلاميّة على صعيدي القاعدة والقيادة.[71] وفي السياق شديد التوتّر ما بعد الحربين تعزّزت العلاقة أكثر نتيجة استقالة الوزراء الشيعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 رفضاً هذه المرّة لمحاولة قوى 14 آذار إقرار النظام الداخلي للمحكمة الدولية[72] بالقوّة. وبحسب آلان عون، "حالياً لقد برز نوع جديد من العلاقات. ولقد بُني تحالفٌ حقيقي لأننا التقينا جميعنا هذه المرّة في المعارضة".[73]

وفي الواقع انطلق تنسيق وثيق بين الحليفين اللذين عملا على تنظيم مظاهرات مشتركة وأطلقا معاً إضراباً عاماً في 23 كانون الثاني/يناير 2007 وحدّدا بشكل عام المنحى الخطابي لهما. وكانت مطالبة حزب الله الأساسيّة (تشكيل حكومة وحدة وطنيّة مع إعطاء المعارضة إمكانية التعطيل) تلتقي تماماً مع الموقف العوني. وفي خلال الانتخابات الفرعيّة في 5 آب/أغسطس 2007 في المتن والتي كانت تهدف إلى ملء مقعد النائب بيار الجميّل (الذي اغتيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2006) صوّت الناخبون الشيعة في الدائرة وبتوجيه من حزب الله لمرشّح التيّار.

ودخل الحزبان في علاقة من تكافل مبادل تشرح استمرار التحالف بالرغم من التوتّرات الأساسيّة. فبالنسبة إلى حزب الله إن الثلث المعطّل – وهو أساسي لحماية سلاحه – لا معنى له من دون انصهار المعارضة، وفي المقابل توقع الجنرال الذي مد يده للحزب بعض التضحيات ولا سيما في موضوع الرئاسة. وعلى الرغم من تحفظ الحزب حيال تذكية شخص معروف بمزاجيّته ومواقفه العلنيّة المناهضة لسوريا، سيّما وأنّ مواقفه الإستراتيجيّة تعارض مصالح المقاومة، لعب الحزب بطاقة الوفاء السياسي ودعم ترشيحه. ولعلّ الحزب عوّل على عدائية 14 آذار التي تسمح به بمساندة طموح الجنرال العصي على التحقيق مساندةً أكبر.

ومع اتساع الهوّة الفاصلة بين الأكثريّة والمعارضة، فهم عون أن لا أمل له في تولّي سدّة الرئاسة من دون دعم هذا الحليف الأساسي. لكن ثمن هذه العلاقة السياسي التي تقضي بأن يصطفّ الجنرال تلقائياً في صفّ مواقف حزب الله غير الشعبيّة في الشارع المسيحي، جعلته أكثر تبعيّة لشريكه الأساسي.

وقد كان الأمر جلياً في مواقف الجنرال بعد اغتيال عماد مغنية، وهو أحد كبار القادة العسكريين في حزب الله في دمشق، في 13 شباط/فبراير 2008. فعلى أثر خطاب حسن نصر الله، أمين عام حزب الله، يعد فيه بالثأر من هذه العمليّة التي وجّه فيها أصابع الإتهام إلى إسرائيل وبعد أن أعلن "حرباً مفتوحة" عليها، تكلّم عون أكثر من مرّة عن الحق الشرعي بالدفاع رداً على مقتل من وصفه بالمجاهد في حين تراه أقرب قاعدة التيّار إلى الإرهابي.[74]

في حمّى التحالف، وفي عامين فقط يكون الجنرال قد دعم المقاومة الشيعيّة خلال الحرب التي أثارت الجدل في تموز/يوليو 2006 وضمن إعلان "الحرب المفتوحة" التي كانت لتغرق البلاد مرّة أخرى في النزاع وصادق على سقوط بيروت الغربيّة

---

[67] مذكور في بلترام دومونتنييه "التفاهم بين التيّار وحزب الله: ميثاق وطني أو زواج متعة؟" رسالة ماجستير 2 في العلوم السياسيّة، باريس، 2007، ص. 47.

[68] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مقرّب من الجنرال عون، بيروت، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007.

[69] لقاء مجموع الأزمات الدوليّة مع عماد شمعون، محلّل سياسي، بعبدا، كانون الأول/ديسمبر 2007. إن سيطرة حزب الله على الأحياء السنيّة في بيروت الغربيّة في أيار/مايو 2008 هو المثال المعبّر بالنسبة إلى كوادر التيّار. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أحد المقرّبين من الجنرال، حزيران/يونيو 2008.

[70] "كان لا بدّ من تحييد الرأي المناهض للمقاومة داخل المجتمع الماروني. لأننا نعرف تماماً أن المسيحيين أكثر من السنة يميلون ثقافياً إلى التحالف مع إسرائيل. أما بالنسبة إلى الجنرال فهو مقتنع بأن الولايات المتحدة سلّمت زمام الحكم إلى السنّة. وفي هذا الوضع أصبح عون في وضعية جديدة تقضي بأن يحتمي وراء سلاح حزب الله لأنه يعرف تمامًا أن الشيعة لا يشكلون تهديداً له". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أحد قادة حزب الله، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

[71] مراجعة تقرير مجموعة الأزمات عن الشرق الأوسط رقم 57، *Israel/Palestine/Lebanon: Climbing out of the Abyss*، 25 تموز/يوليو 2006، ص. 15. "انعكاساً لانقسامات سياسيّة سابقة، انقسم الموارنة بين القوات اللبنانية التي يقودها سمير جعجع الذي يرى في حزب الله عدوّاً قاتلاً ويجد في المواجهة الحاليّة الفرصة المناسبة للقضاء على قوته العسكريّة، وخصمه في خلال الحرب الأهليّة، ميشال عون... وعلى العكس، التزم التيار الوطنيّ الحرّ بتحالفه غير الطبيعي ظاهرياً مع نصر الله واصفاً الحرب بالحرب على لبنان كله". تقرير مجموعة الأزمات، *Hizbollah and the Lebanese Crisis*، المرجع المذكور سابقاً.

[72] مراجعة الورقة الموجزة عن الشرق الأوسط الصادرة عن مجموعة الأزمات رقم 20، *لبنان على حافة الهاوية*، 21 كانون الأول/ديسمبر 2006.

[73] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع آلان عون، عضو اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ، بيروت، 4 آذار/مارس 2008.

[74] أعلن: أياً كانت النبرة التي اعتمدها حسن نصر الله أظن أن له الحق بالدفاع عن نفسه. لقد رأى البعض الجريمة ومع ذلك يريدون أن يكبّلوا يدي السيد حسن نصر الله حتى لا يدافع عن نفسه أو يردع خصومه. يريدون منه أن يشعر بالذنب لأنه أعلن الحرب المفتوحة. إلا أن هذا يفيد الخصم الذي نسي أن إسرائيل هي التي غيّرت قواعد اللعبة". الأخبار، 22 شباط/فبراير 2008، ترجمة mideastwire.com. وقد أبقى الجنرال على موقفه في مقابلة أجريت معه في شهر آذار/مارس: "لا أستطيع أن أنكر على حزب الله حقه بالدفاع عن نفسه لا سيما بعد مقتل مغنيّه" صحيفة *L'Orient-Le Jour*، 17 آذار/مارس 2008.

على يد حزب الله وميليشيات أخرى مناصرة لسوريا في أيار/مايو من العام 2008.[75] في الواقع، أدّت الأزمة إلى شد أواصر المعارضة التي تشمل تشكيلات مناصرة لسوريا وإلى دينامية غامضة لم تلقَ الإجماع حتى داخل التيّار الوطني الحرّ.

في الواقع، تعارضت طبيعة هذا التحالف مع توقعات القاعدة الشعبيّة للتيّار ولم تلقَ الصوت الإيجابي في الصف المسيحي. أضف إلى ذلك أن تعزيز العلاقة مع حزب الله من أجل منع 14 آذار من فرض أي مرشّح سواه أفقدته الكثير من مصداقيّته كمرشّح توافقي. بشكل عام، لم يترك هذا التحالف للجنرال غير القدرة على التعطيل. وكما يقول أحد المقرّبين منه، اعتمدت إستراتيجيته منذ البدء على معادلة مستحيلة:

> فمع تطوّر التحالف مع حزب الله، يعاني الجنرال من صعوبة أكبر في القدرة على الظهور بمظهر السياسة الوسطى. أراد الجنرال قاعدة صلبة يصدّ من خلالها معسكر الخصم. وكان يعرف أن دعم الشيعة له سيمنع الأكثريّة من انتخاب أي مرشّح لا ينال موافقته. إلا أنه انجرّ أكثر فأكثر في التحالف الضروري ليكسب الصوت الشيعي فاقداً بذلك أي فرصة لأن يظهر بمظهر الرجل الوسط.[76]

وأمام هذا الحائط المسدود المكلف سيحاول عون أن يعوّض عبر التعويل أكثر فأكثر على الخطاب التقليدي للدفاع عن الطائفة.

4. الانكفاء إلى الطائفة أو ابتذال التيار العوني

وبعدما أفل نجم التيّار إبّان الاحتلال السوري، وهو الذي حمل شعلة "تحرير البلاد"، عاد ليُدافع عن مصالح الطائفة المسيحيّة وهو ما شكّل أحد المشاغل الأساسيّة منذ عودة الجنرال.[77] أمّا الحسابات الطائفيّة التي كانت لها الغلبة سرّاً في التفاهم بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله فهي أبلغ مثال على هذا. واكتسب هذا المنحى زخماً بلغ ذروته في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 عندما رشحّت قوى 14 آذار قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً توافقيّاً.

وكان من الصعب أن يلقى هذا التشريح على غرار الترشيحات السابقة، معارضة عون. فدور الجيش اللاسياسي والمساهم في إرساء الاستقرار كما انتصاره في وجه مقاتلي نهر البارد[78] الجهاديين قد جعل من العماد سليمان شخصيّة ذات شعبيّة في الأوساط المسيحيّة. هذا ويُشبه سليمان في سيرته العماد عون سيّما وأنّ عدداً من الضباط المقرّبين من عون هم أيضاً من مؤيدي سليمان. وعليه، كان ليترتب عن عرقلة انتخابه وبالتالي تحمّل مسؤوليّة فراغ سياسي يقضّ مضجع المسيحيين أن يُكلّف عون ثمناً باهظاً.

> وعون نتاج مجموعتي نفوذ: التيار الوطني الحرّ والضباط المساندون له على رأس الهرم العسكري. وباستطاعة عون أن يرفض أياً كان ما عدا واحداً من أزلامه أي رجلاً عسكرياً وفاءً لروح الجماعة: فرفض تشريح سليمان كان ليعني بأنّ عون يستعدي جميع ضبّاطه سيّما في حقبة ما بعد نهر البارد التي أفرزت ظرفاً مؤيداً لميشال سليمان.[79]

وبتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أعلن عون تراجعه عن الكرسي الرئاسي ليتقبّل مزاعم تجسيد القيادة المسيحيّة. وشكّل هذا منعطفاً مهماً في مسيرة العماد عون وبالتالي التيار الوطني الحرّ برمّته. ويُلخّص أحد كوادر التيّار هذا التطوّر على الشكل التالي:

> لقد مررنا استراتيجيّاً بمحطات ثلاث. قبل التفاهم مع حزب الله، كنا نجد في عزلتنا عائقاً. وبفضل التفاهم، دخلنا حقبةً جديدةً سمحت لنا بموازاة هيمنة المجموعة في السلطة ومنعها من انتخاب رئيس من بين صفوفها. ولكننا لم نتمكّن من الذهاب أبعد وفرض ترشيح العماد [عون]. ولا يبقى أمامنا اليوم سوى أن نُحدد موقعنا في تسوية الخروج من المأزق وأن نحرص على أن تُراعى مطالبنا.[80]

عمليّاً يشترط العماد عون انتخاب سليمان في اقتراح أعلن عنه يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بتدبير يجعل منه بطل المسيحيين. ومفاد هذا التدبير أن يعيّن عون رسميّاً رئيساً من اختياره في حين يكون لسعد الحريري كلمته في تعيين رئيس مجلس الوزراء وذلك قبل تشكيل حكومة وحدة وطنيّة. وتُضاف إلى هذا خطوط توجيهيّة واضحة ترسم معالم الحكومة: أي عودة مهجّري الحرب الأهليّة (ومعظمهم من المسيحيين)، احترام المساواة بين المسيحيين والمسلمين في المناصب العامة الكبرى (كما يلحظه اتفاق الطائف)،[81] المصادقة على قانون انتخاب يضمن أفضل تمثيلٍ للمسيحيين (يكون مبنياً على أساس الدائرة المصغّرة أي القضاء)، وإقامة محكمة دوليّة وبشكلٍ عام احترام بنود ورقة التفاهم الموقع عليها بين حزب الله والتيار الوطني الحرّ. وأكثر من هذا، تقتصر الولاية الرئاسيّة على سنتين بدل ستّة سنوات كما ينصّ عليه الدستور، مما يترك أمام عون البالغ من العمر 73 سنة فرصةً أخيرةً لتحقيق طموحاته.[82]

---

[75] عند انتهاء الاقتتال، قامت حركة أمل الشيعيّة والحزب القومي السوري الاجتماعي بلصق صور لبشار الأسد وإميل لحّود الرئيس الخارج ورمز الاحتلال السوري.

[76] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع آلان عون، عضو اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ، بيروت، 4 آذار/مارس 2008

[77] تقرير مجموعة الأزمات، *لبنان: معالجة عاصفة تتجمع*، المرجع السابق ذكره. ص. 4.

[78] في صيف العام 2006، شهد لبنان ولادة مجموعة جهاديّة تُعرف باسم فتح الإسلام وتنشط في مخيّم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين. ودخل فتح الإسلام في صدام مع جهاز الأمن اللبناني في أيار/مايو 2007. ولزم الجيش ثلاثة أشهر لاستئصاله فبذل مئات الجرحى والقتلى نفسهم في أسوأ محصّلة منذ نهاية الحرب الأهليّة.

[79] لقاء مع كريم بقدروني، رئيس حزب الكتائب سابقاً، بيروت، 29 شباط/فبراير 2008.

[80] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع آلان عون، عضو اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ، بيروت 25 كانون الثاني/يناير 2008. يلفت آلان عون إلى التحالف الرباعي الذي جمع للحظة بين أرباب السياسة المسلمين من شيعة وسنّة ودروز في انتخابات العام 2005.

[81] يتهم التيار الوطني الحرّ بانتظام تيّار المستقبل بعدم احترامه بند المساواة. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[82] مبادرة العماد عون، مكتب الصحافة للنائب ميشال عون، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

هذا ودعا العماد عون إلى دارته في الرابية أركاناً سياسيّة فاجتمع أعينان وسياسيّون مسيحيّون أيام 26، 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 لإخراج مستند يتضمن "طروحات مسيحيّة"[83] من شأنه أن يرسم معالم سياسة دفاع عن مسيحيي لبنان. ويعبّر المستند عن رغبةٍ جديدةٍ في إقامة قيادة واحدة في وسط الأسرة المسيحيّة يتولاها القائد السياسي صاحب الأكثريّة،[84] وحصر المؤسسات الدينيّة – التي أُخذ برأيها (سيّما من الجانب الفرنسي) في إطار المفاوضات بشأن مرشح الرئاسة – ضمن دور مرجعيّة أخلاقيّة. وعليه تذهب الطائفيّة في سويّة رفض الإكليروس، على اعتبار الزعيم الديني يُنافس حكماً الزعيم السياسي. وأعلن الجنرال في المناسبة: "يجب أن يفهموا بأنني أنا المسؤول السياسي الأوّل. وليس البطريرك مسؤولاً سياسيّاً. بل هو المسؤول الروحي عنا ويجب أن تعي سائر القوى السياسيّة بأن عليها أن تتباحث معي أنا".[85]

فهل يُنصّب الجنرال نفسه "بطريركاً سياسياً في الشارع المسيحي؟"[86] أي الممثل الوحيد المطلق للطائفة؟ وهو بهذا ينافس سائر الطوائف الأساسيّة في لبنان. وأفاد احد مسؤولي الحركات الطلابية في التيار:

> يجب أن نسلّم للواقع، الحريري فاز بالسنّة، وحزب الله بالشيعة وجمبلاط بالدروز. فلا يسعك أن تتكلّم باسم طائفةٍ إن لم تكن صاحب الأكثريّة فيها. ولذا يجب أن يمثّل المسيحيين أقواهم.[87]

وبنظر آلان عون، عضو اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ وابن أخت الجنرال، يرتكز منطق خاله على ثبات وجود "فدراليّة طائفيّة". فلا يعطي النظام السياسي لكلّ طائفة حصّة مناسبة من المناصب والمؤسسات وحسب بل يسمح لها تاريخيّاً بأن تُعيّن قائدها على رأس المناصب الأساسيّة الثلاثة: "فالشيعة أكانت لهم الأكثريّة أم لا ينتخبون رئيس المجلس، والسنّة رئيس الحكومة في حين وحدهم المسيحيّون لا ينتخبون الرئيس".[88] وعليه يدعو عون إلى رئيس تُعيّنه الطائفة، أو لمزيدٍ من التحديد قيادة المسيحيين أي هو نفسه.

وانطلاقاً من هذه النظرة، يتربّع الجنرال مكان نبيه برّي، رئيس حزب أمل الشيعي المؤيد لسوريا، فيصبح المفاوض باسم المعارضة ويُسند لنفسه دوراً مركزيّاً بشأن قضيّة الرئاسة وهو ما يُدعّم موقعه كقائد مسيحي. وتقضي الفكرة بإعادة سلطة الرئيس الفعلية عبر إسنادها إلى الطائفة ما يشطر مع وضع الرئيس إميل لحود حليف سوريا والمهمّش. وبحسب تعابير ميشال دو شاداريفان، المسؤول عن العلاقات الدبلوماسية في التيار الوطني الحرّ، لا بدّ وبأي ثمن تفادي انتخاب "لحود جديد، تشلّ الحكومة حركته، ويُجرّد من وزرائه بما يحرم المسيحيين دورهم في النظام السياسي في لبنان".[89]

وشاءت سخرية القدر أن يحطّ موقف الجنرال الجديد على قربٍ من موقف القوّات اللبنانيّة التاريخي الداعي إلى قيام مجتمع مسيحي موحّد خلف قائدٍ واحد. وهذا الانزلاق ولو أنّه يسمح بالتعبئة على قاعدة ذهنيّة طائفيّة، إلاّ أنّه يُسبب توتراً مع جيل من الأنصار المنبثقين من أوساط الجامعات، جيل أُشرك سياسيّاً في كفاح على السيادة يوم كان الجنرال منفيّاً إلى فرنسا. وإنّ هذا الجيل، المتشبع بدرجةٍ أقل من رؤيا طائفيّة صرف، هو الذي كان ليُمكنه أن يُكوّن نواة كوادر يُشكّل منها حركةً أكثر عصريّة.

5. فشل مطامع عون الرئاسيّة

تمّ التوقيع على اتفاق الدوحة في أيار/مايو 2008 وكرّس الاتفاق انتخاب سليمان ضمن إطار " صفقة" تلبي مطالب المعارضة[90] الأساسيّة، محدثاً بذلك تأثيراً بالغاً في موقع عون. ولقد كانت معطيات الأزمة المتقلبة تصبّ جزئياً في مصلحته. فمع استمرار الفراغ الرئاسي، ظلّ عون يُعلق الآمال على انقلاب مسرحي غير محتمل، سيّما مع عدم إسقاط السيناريو الانتقالي الذي لا يُنتخب فيه سليمان إلاّ لمدّة سنتين.

وكان بإمكان عون أن يُراهن على عودة قويّة في العام 2009 بمناسبة انعقاد انتخابات برلمانيّة لن تصبّ بالضرورة ضدّه: فلا يُمكن لأي قانون انتخابي جديد أي يكون لغير مصلحته بقدر قانون العام 2000،[91] ولا شكّ أنّ تحالفه مع حزب الله يسمح له بأن يُحقق تقدّماً في بعض الدوائر المختلطة (سيّما في بعبدا علي، حيث خسر التيار الوطني الحرّ عام 2005 نتيجة الصوت الشيعي). وأخيراً، انبثق عن النزاع السياسي وتعدد التشعبات ولادة رهانات مسيحيّة صرف مثل إصلاح قانون الانتخاب، وإعادة بناء موقع الرئاسة منهك القوى وإعادة النظر في اتفاق الطائف.

ولكنّ اتفاق الدوحة يعني نهاية مطامع العماد عون في الرئاسة. ولقد انتخب العماد سليمان ليس كرئيس مؤقت وإنما لولاية ستّ سنوات بحسب ما ينصّ عليه الدستور. ويتعيّن على الجنرال عون اليوم أن يُعيد النظر في إستراتيجيّته على ضوء سقوط أحد مطالبه الاثنين (أي الرئاسة)، وتحقق الثاني (أي قانون الانتخاب). ولا شكّ في أنّه سوف يصبّ جهوده على الانتخابات

---

[83] متوفر على الموقع:
www.tayyar.org/files/documents/propochretiennes.pdf

[84] ويعتبر المستند: " فان واقع النظام السياسي اللبناني القائم على الاعتراف بحقوق خاصة بكل طائفة، يفترض بديهياً وحكماً أن يصار إلى احترام أصول الديمقراطية التنافسية البسيطة [في النفاذ إلى القيادة] ضمن الجماعة الواحدة المتجانسة طائفياً، والديمقراطية المركبة التوافقية ضمن المجتمع الأكبر غير المتجانس والمتنوع طائفياً". مستند الطروحات المسيحيّة، الرابية، 4 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[85] مقابلة أجراها الجنرال مع محطة NewTv يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

[86] مقابلة مع محطة NewTv، نقلتها صحيفة *L'Orient-Le Jour*، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

[87] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحركات الطلابيّة في التيار الوطني الحرّ، بيروت، 25 كانون الثاني/يناير 2008.

[88] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع آلان عون، عضو اللجنة المركزيّة في التيار الوطني الحرّ، بيروت 25 كانون الثاني/يناير 2008. "هذا البلد أشبه بفدراليّة طوائف، وهذا مثال فريدٌ من نوعه"، فريديريك دومون، المرجع الآنف ذكره، ص. 47.

[89] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال دو شاداريفيان، مسؤول العلاقات الدبلوماسية في التيّار الوطني الحرّ، بيروت، 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[90] منذ حرب تموز/يوليو، آب/أغسطس 2006 طالبت المعارضة بقيام حكومة وحدة وطنيّة يكون لها فيها الثلث المعطّل. كما دعت إلى قانون انتخابي جديد يصبّ بدرجةٍ أكبر في صالح المسيحيين. ولقد تحققت كلا الأمنيتين في الدوحة.

[91] وكانت جميع مشاريع القوانين المتباحث بها على الساحة السياسيّة (قانون العام 1960، مشروع لجنة بطرس، الدائرة المصغرة)، والتي سبقت اتفاق الدوحة الذي بتّ في شأن صيغة محددة، تزيد من نسبة النوّاب المسيحيين الذين ينتخبهم ناخبون مسيحيّون.

البرلمانيّة المقبلة. وبحسب أحد المقرّبين من الجنرال، يطمح هذا الأخير لأن يحصل على الأكثريّة بالتحالف مع حزب الله لكي يتمكّن من أن يلقي بثقله غداة انتخاب العام 2009 على التشكيلة الحكوميّة.[92] ولكنّ الجنرال يواجه جملة تحديّات لا يُستهان بها.

أوّلاً هو لا يزال أسير علاقة معقدّة، مكلفة وإنما أساسيّة مع حزب الله. فإذا كان انهيار شعبيّة عون، وهي لازمة تُكررها قوى 14 آذار، تستعصي على الإثبات،[93] فلا شكّ بأنّه ما عاد يتمتع بالزخم الجماهيري الذي فاز به عام 2005.[94] فالصوت الشيعي في الدوائر المختلطة الشيعية – المسيحيّة (جزّين، زحلة، جبيل، وبعبدا) سيكون أكثر حسماً أياً كان القانون الانتخابي الجديد. وبينما يراعي العماد عون حزب الله، ستكون من مصلحته، إذا أراد أن يحشد "وسطاً مسيحيّاً" لا يؤيّد التيار الوطني الحرّ كما لا يؤيد 14 آذار، أن يُقنع الرأي العام المسيحي بأنّه قادر على يُحدث ولو تقدّماً بسيطاً في ملف سلاح الحزب الشيعي. ولا شكّ بأنّ سقوط بيروت الغربيّة على يد ميليشيات حزب الله تجعل معالجة هذا الملف شأناً ضروريّاً ليس على مستوى القاعدة العونيّة وحسب وإنما على مستوى المترددين الذين لن تكفي شعارات الجنرال الطنانة (استرجاع حقوق المسيحيين، مكافحة الفساد، والتحالف مع حزب الله لتوفير الحماية) لاستمالتهم.[95]

هذا وسيتوجّب عليه لاحقاً أن يُحدد موقعه من أحد المعطيات الأساسيّة: وجود رئيس قويّ وربما طموح. وهو يُمكن أن يُصبح رأس حربةٍ في قيام خطٍّ مسيحي ثالث، يتمايز عن القوّات اللبنانيّة كما عن التيار الوطني الحرّ ويحظى ببركة الكنيسة ويلفّ حوله شخصيّات سياسيّة مسيحيّة غير منحازة. أمّا التحدي بالنسبة إلى عون فهو احتواء زخم سليمان من دون استعدائه. فعليه أن يجمع الشارع المسيحي وأن يفرض نفسه كزعيم فعلي يوجب الرئيس على التفاهم معه. وبمعنى آخر، يجب على الجنرال أن يبحث عن تشكيل شراكة تضم عون وسليمان ويكون له فيها موقع القوّة – مما يُترجم إخضاعاً لرئيس الدولة.

وعمليّاً بحسب مراقب مسيحي، "ترتكز إستراتيجيّة عون على تحصين صورته كقائد/مدافع قادر على أن يُعيد للمسيحيين حقوقاً فقدوها منذ اتفاق الطائف أكثر منه على إنشاء هيكليّة حزبيّة".[96] فإذا كانت قدرته على التعطيل تزيد من عداء معارضيه، إلاّ أنّها تفرضه محاوراً لا بديل عنه على الساحة المسيحيّة، وهو ما جهد لإبرازه قبل اتفاق الدوحة (عندما قاد المفاوضات باسم المعارضة) كما منذ انعقاد الاتفاق (حيث لم يُبدِ أي لينة في ما يتعلّق بالتشكيلة الحكوميّة مما سمح له بانتزاع أفضل الوزارات للمسيحيين مقارنةً بقوى 14 آذار).[97] وعليه تضمنت الحكومة المشكلة يوم 12 تموز/يوليو 2008 ثماني وزراء من كتلة عون وهم يُديرون جميعاً حقائب مهمّة تصبّ في منطق المحسوبيّات: جبران باسيل (الاتصالات)، آلان طابورجيان (الطاقة)، إيلي سكاف (الزراعة) وماريو عون الشؤون الاجتماعيّة.

أمّا وزراء 14 آذار المسيحيين الأربعة فحصّلوا مناصب تعتبر ثانويّة. ويندرج في هذا الإطار ما قاله الجنرال عون في دعوته إلى خفض صلاحيّات رئيس مجلس الوزراء،[98] أو ما نادى به تجمّع الشخصيّات المسيحيّة الذي انعقد في دارة الجنرال يوم 4 تموز/يوليو 2008 بهدف تحديد قاعدة مشتركة ترمي إلى الدفاع عن مصالح الطائفة. وبحسب شخصيّة مسيحيّة سياسيّة من المعارضة:

> يجب على اجتماع 4 تموز/يوليو أن يضمّ أقطاب المعارضة المسيحيّة ويُعدّ لانتخابات العام 2009. والمعارضة تعد بالانفتاح على الوسط المسيحي ولقد دُعي 100 إلى 150 شخصاً مستقلاً إلى المشاركة. وبين الأكثريّة والمعارضة، منطقة رماديّة مهمّة بالنسبة إلى المسيحيين [بالنظر إلى المواقع القطبيّة الشديدة على الساحة المسلمة]. كما يقضي الرهان بإقامة منصّة تكون من الحجم بحيث تكفي لتشكيل ائتلاف واسع يُدعمّه انضمام جهات مستقلّة إلى لوائح التيار الوطني الحرّ.

أمّا في ما يخصّ المنصّة، فلا بدّ من تركيز الجهود على مطالب محددة يتوافق عليها المسيحيّون وهي تدعيم الصلاحيّات الرئاسيّة؛ وتوزيع المناصب العليا في الخدمة المدنيّة بالتساوي بين مسيحيين ومسلمين؛ وتحسين تمثيل المسيحيين بشكلٍ عام؛ ومساعدة المسيحيين المهجرين في

---

[92] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أحد المقرّبين من الجنرال، بيروت، حزيران/يونيو 2008.

[93] مراجعة الورقة الموجزة لمجموعة الأزمات، *لبنان: حزب الله يوجه سلاحه إلى الداخل*، المرجع الآنف ذكره، ص. 6.

[94] ومن مقوّمات نجاحه الأساسيّة ردّ الفعل الطائفي على التحالف الرباعي الذي ضمّ جميع الأقطاب المسلمة والذي اعتبر وكأنه تهميشاً للمسيحيين. أمّا تحالف التيار الوطني الحرّ مع حزب الله الشيعي، وإنما أيضاً دمج التيار العوني في الحكومة المقبلة، فيكسران ركائز هذا الردّ الشعبي الطائفي. ولا يخفى هذا التطوّر على الكتلة العونيّة. "فالهيجان الشعبي لعام 2005 كان ظاهرةً استثنائيّة: وليس الفوز بنسبة 70% من الصوت المسيحي بالأمر الطبيعي. ولن تتكرر هذه الظاهرة مجدداً تماماً كما ظاهرة الالتفاف حول الحريري والتي شكلت ردّ فعل على وفاة والده والانسحاب السوري". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع شخصيّة مسيحيّة من المعارضة، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

[95] وكان الرأي العام المسيحي منقسماً على ذاته في رؤيته لسقوط بيروت. فبالنسبة إلى البعض، مثّل هذا ضربة قويّة للسنّة المشتبه برغبتهم في أسلمة لبنان في حين أُعفيت المناطق المسيحيّة. ولكن عندما استتب النظام الميليشيوي في بيروت الغربيّة، بدأت تتجلّى المخاوف من أن يتعرّض مقاتلو حزب الله للأحياء المسيحيّة. مقابلات أجرتها مجموعات الأزمات مع تجار من منطقة الأشرفيّة، بيروت، أيار/مايو 2008. "وليست المشكلة في أن يُباع هذا التحالف الإستراتيجي إلى العونيين نفسهم. فمن اشتراه فعل هذا منذ زمن طويل: لا بل سبق له أن تقبّل حرب 2006. ولا يبثّ سقوط بيروت الخوف إلاّ في نفوس قلّة قليلة من التيار الوطني الحرّ". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع شخصيّة في المعارضة المسيحيّة، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

[96] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مراقب مسيحي مقرّب من البطريرك، جونيه، حزيران/يونيو 2008.

[97] لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلي الأكثريّة والمعارضة في بيروت 3-4 تموز/يوليو 2008. "جلّ ما سيحصل عليه مسيحيّو 14 آذار هو لملمة فتات في عمليّة تشكيل الحكومة. فلن يحصّلوا سوى وزيرٍ أو اثنين من الفئة الثالثة وسيخرجون من المعادلة خاسرين بنظر المسيحيين. ومن الجهة المقابلة، سوف تتعزز نظريّات عون بشأن أهميّة قطب مسيحي يرتكز إلى حلفاء موثوق بهم. والكنيسة خسرت الكثير بدورها لأنّها وقفت في صفّ المعسكر الذي لم يُحصّل شيئاً للمسيحيين. وكلّ هذا يصبّ في صالح الجنرال". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال سماحة، وزير الإعلام السابق وشخصيّة مقرّبة من سوريا والعماد عون، بيروت، تموز/يوليو 2008.

[98] يرغب الجنرال في ألاّ يعود رئيس الحكومة يتحكم بمؤسسات رقابية مثل ديوان المحاسبة، هيئة التفتيش القضائي أو المجلس التأديبي. صحيفة *L'Orient-Le Jour*، 19 حزيران/يونيو 2008.

خلال الحرب الأهليّة على العودة؛ وتجنيس مسيحيّي الشتات الذين فقدوا الجنسيّة المسيحيّة؛ وإعطاء ضمانات بعدم توطين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.[99]

وبهذا، يأمل التيّار الوطني الحرّ أن يتعاون مع عددٍ من الشخصيّات المسيحيّة المستقلّة وهو يُراهن – إلى حدّ المبالغة ربّما – على عودة الفعاليّات التي هُمشّت في خلال الانسحاب السوري، ولا سيّما قائد زغرتا سليمان فرنجيّة.[100]

وأخيراً عبر انضمامه إلى الحكومة المكوّنة يوم 12 تموز/يوليو 2008، يتعيّن على الجنرال أن يُبرهن بأنّه على قدر مواقفه الإصلاحيّة وشعاراته المناهضة للفساد. وكثيرون من محيطه (ناهيك عن معارضيه) يشكون بالأمر. ويعترف أحد كوادر التيار العوني بأنّ إدارة التيار في أزمة وأنّه يعاني نقصاً في الشفافية وأنّ مخاطر الانشقاق على مستوى القمّة فعليّة. فلا زالت عمليّة المأسسة وتكوين الكوادر تواجه المشاكل. وهو يرى إنّ التيار الوطني الحرّ "في تراجع وهو بحاجةٍ اليوم أكثر من ذي قبل إلى الانتفاضة".[101] والسخرية أنّ الحقائب التي حصّلتها كتلة عون في الحكومة وهي جميعها وزارات "خدماتيّة" تفسح بالمجال أمام الممارسات الزبونيّة والفساد، وهو ما يُمكن أن يعرّض سمعة التيار للخطر أكثر منه أن يُيسّر أي مشروع إصلاحي.

وبانتظار انتخابات العام 2009 البرلمانيّة، أمام عون تحديات جديّة يرفعها. أمّا قوّته فهي أنّ تحديات أخصامه لا تقلّ شأناً.

ب. هشاشة لعبة مسيحيي 14 آذار

إذا كان التحالف مع حزب الله يُمثل إشكاليّة بالنسبة إلى التيار الوطني الحرّ، فالتحالف مع تيّار المستقبل فيه القدر نفسه من الانزعاج بالنسبة إلى مسيحيي 14 آذار. وحيث تأسس هذا التحالف في شباط/فبراير – آذار/مارس 2005 على قاعدة منصّة "سياديّة" مشتركة (أي القطيعة مع حقبة النفوذ السوري)، فهو لا ينسجم مع جدول أعمال طائفي (أي تصويب دور المسيحيين على الساحة السياسيّة اللبنانيّة). وفي الواقع، ينظر المسيحيّون إلى تيّار المستقبل على أنّه العقل المدبّر وراء كفّ يد الطائفة المسيحيّة السياسي منذ أواخر الثمانينات.

أمّا شخص رفيق الحريري في ذهنيّة الطائفة فمتصل بمفهوم الإحباط الوارد أعلاه. وبعد وفاته، اتُهم تيّار المستقبل، برعاية سعد الحريري، بإدامة هذا الإرث عبر احتكار قرار قوى 14 آذار وباسمهم. ومن الأمثلة الواضحة المتصلة بصلاحيّة مسيحيّة بامتياز ما يلي: لم يحتمل مسيحيّو 14 آذار أن يتخذ سعد الحريري منفرداً مبادرة اقتراح ترشيح العماد ميشال سليمان كرئيس توافقي[102] في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وبصورة عامة، وعلى الرغم من وحدة الصفّ في وجه الخصوم المشتركين أي حزب الله والتيار الوطني الحرّ وسوريا، تنهش الخصومة الطائفيّة الصامتة من صفوف 14 آذار. يُلخّص أحد القادة المسيحيين في قوى 14 آذار الوضع على الشكل التالي:

> إننا نتواجه مع السنة في نضالٍ شرسٍ من أجل السلطة. في السنوات الأخيرة، كانوا خصماً صعباً وعملوا على تعزيز مصالحهم الطائفيّة أينما استطاعوا. ولكنّ السنّة ليسوا أيديولوجيين فلقد تحرروا. وإننا نواجه وإياهم التحدي نفسه أي التحدي في وجه الشيعة، ويُمثّل حزب الله مشكلةً وجوديّة تبلغ صميم الأمور.[103]

أمّا النظرة السائدة القائلة بخضوع مسيحيي 14 آذار لشركائهم السنّة فتكلفهم الكثير بمقياس الشعبيّة في الشارع المسيحي. وهذا هو ما يُفسّر سبب عدم انهيار التيار العوني بعد تحالفه مع حزب الله خلافاً لتوقعات أخصامه المتكررة بما أنّ المعسكر المسيحي البديل له قدره من الالتباسات.[104]

وشاءت السخرية أن تكون إحدى الحجج التي يستخدمها مسيحيّو 14 آذار لتبرير تحالفهم مع المستقبل ترجّح صدى رؤيا العونيين للتعاون بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله. وتقضي المسألة في نهاية المطاف بالقضاء على نظرة السنّة الإقليميّة والعودة بهم إلى مناصرة المشروع اللبناني سيّما وأنّهم أيّدوا عبر التاريخ اندماج لبنان مع سوريا وانسجامه مع الأمّة العربيّة. وبالتالي، بحسب مستشار مقرّب من جعجع، يتصل التحالف مع المستقبل بالرغبة "في الانتهاء كمسيحي من حلم الاتحاد العربي مع سوريا كما مع غيرها".[105] ويُكرّس التحالف مع تيّار المستقبل هذا المنظور وهو "ثمرة تطوّر تقدمي أحرزته السنيّة اللبنانية

---

[99] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع شخصيّة من المعارضة المسيحيّة، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

[100] "سليمان فرنجيّة على نفس الموجة مع عون وهو يتركه يُمثّل المعارضة المسيحيّة برمتها. لا بل يمدّه بصفات تكمّله: هو شاب ومحاط بكوادر شابة وهو ناشط جداً على الميدان. كما هو يتمتع بصورة الرجل الشعبي مما يسمح له بتعبئة الحشود المسيحيّة وهو ما لا يجب خلطه مع صورة النخب البورجوازيّة. فهو الوفي دائماً لمواقفه كما أنّه ينادي دوماً بالمصالحة. ولهذا تمكن من توسيع نطاقه إلى أبعد من معقله في زغرتا ومنطقتي الكورة والبترون. لا بل يرى فيه البعض خلفاً محتملاً للعماد عون". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع ميشال سماحة، بيروت، تموز/يوليو 2008. ورأى حليف مسيحيّ آخر من حلفاء عون إنّ فرنجيّة بات يُمثّل أكثر من 10% من مجموع الصوت المسيحي. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع شخصيّة مسيحيّة من المعارضة، 4 تموز/يوليو 2008. ولكن لفت محلل مستقل إلى تراجع شعبيّة فرنجيّة منذ "اعتداءاته المتكررة المهينة أكثر منه المنطقيّة على البطريرك". مراسلة بريديّة، 12 تموز/يوليو 2008.

[101] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع كادر عوني، بيروت، حزيران/يونيو 2008.

[102] لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشارين سياسيين في القوّات اللبنانيّة، معراب، كانون الثاني/يناير 2008.

[103] وسرّ لنا القائد بأنّه كان يُمضي الوقت في محاولة مجابهة التدابير التي يتخذها تيّار المستقبل والتي تؤدي إلى تهميش المسيحيين. لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، كانون الأوّل/ديسمبر – كانون الثاني/نوفمبر 2008.

[104] وبمناسبة انتخابات آب/أغسطس الفرعيّة لملء الفراغ الذي أحدثه اغتيال النائبين بيار الجميل ووليد عيدو، نجح التحالف الملتف حول مرشّح التيار الوطني الحرّ بالفوز بمعقد ابن الرئيس أمين الجميل على رغم ترشحّ هذا الأخير. وتخلص الاستطلاعات المتوفرة إلى نتائج متناقضة لا يُمكن الفصل بينها. ولقد أجرت Sofres استطلاعاً في شهر شباط/فبراير 2008 خلص إلى أنّ 29% فقط من المسيحيين يعتبرون ميشال عون قائدهم السياسي مقابل 35% لسمير جعجع و9% لأمين الجميل. استطلاع Sofres صادر على موقع nowlebanon.com المقرّب من 14 آذار والناشط في مناهضة حلف عون – حزب الله. أمّا الاستطلاعات التي تلفت إليها المعارضة فتفيد إنّ 40% من الأصوات مؤيدة لعون، وأقلّ من 20% لجعجع و11% لسليمان فرنجية و10% للجميل (بينما يتوزّع ما تبقى على القادة المحليين الصغار). لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع كريم بقردوني، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

[105] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إيلي خوري، مستشار سمير جعجع، بيروت، 11 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

باتجاه مواقفنا السياديّة".[106] ويلقي مدير مكتب جعجع، إيلي براغيد، نظرةً جليّةً على هذه العلاقة التي لا تقلّ كلفة أو أهميّة:

> وليست محصّلة التحالف ممتازة ولكن هذا هو ثمن المطالبة بالاستقلال. لست أنضمّ إلى مشروع عودة غير مباشرة للنفوذ السوري. وبسبب السنة، خسرنا الكثير وهم لن يعيدوا إلينا بنفسهم النفوذ الذي سلبونا إياه. بل يتعيّن علينا نحن استرجاع نفوذنا عبر تعزيز موقعنا في داخل المؤسسات.[107]

أمّا فترة الفراغ الرئاسي التي بدأت بعد رحيل لحود يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 والتي دامت حتّى انتخاب سليمان في 25 أيار/مايو 2008، فوضعت مسيحيي 14 آذار في موقف صعب. فموجب الدستور، في غياب رئيس الجمهوريّة تُحال صلاحيّات هذا الأخير حكماً إلى رئيس مجلس الوزراء السني فؤاد السنيورة مما يزيد الطين بلّة في شراكة غير متساوية. وأبدت القوّات اللبنانيّة تأييدها الواضح لانتخاب الرئيس بالأكثريّة البسيطة بدلاً من مضي قوى 14 آذار بمفاوضات لا متناهية حول شخص رئيس توافقي. وبحسب سمير جعجع:

> لا يسعنا أن نصمد طويلاً في ظلّ إناطة سنيّ بصلاحيّات رئيس الجمهوريّة. وبالنظر إلى الوضع الراهن، سوف يبني عون حملته على مسألة مصادرة السنّة صلاحيّات الرئاسة، بينما يُمكننا على العكس وعبر فرض رئيس، أن نُبرهن بأنّ السنّة لا يسلبونا كلّ شيء.[108]

أمّا انتخاب الرئيس بالأكثريّة البسيطة فيطرح مشكلتين. فمن جهة هو يُمثّل بالنسبة إلى المعارضة خطاً أحمر يُرجّح في تخطيه أن يثير ردّ فعل عنيف. ومن جهةٍ أخرى هو يصطدم بمعارضة البطريرك الذي يرى في هذه المعادلة سابقةً خطيرةً قد تسمح في المستقبل بانتخاب رئيس من دون موافق الطائفة المسيحيّة. وحيث يملك المسلمون نصف المقاعد البرلمانيّة، بحسب ما ينصّ عليه الدستور، يكفيهم إذاً أن يصوّت إلى جانبهم صوتٌ مسيحي واحد لينتخبوا الرئيس الذي يرتأون.[109]

وعليه، وعلى الرغم من التهديدات التي لوّحت بها المعارضة،[110] مال مسيحيّو 14 آذار أكثر فأكثر باتجاه هذا الحلّ مع تعمّق الأزمة الرئاسيّة. وهم بنوا حساباتهم على المعادلة التالية: مهما بلغ حدّ الترهيب الكلامي، لن يلجأ حزب الله إلى قوّته العسكريّة خشية الانزلاق في سيناريو الفتنة، أي الفوضى الطائفيّة.[111]

ويود جعجع أن يضع حدّاً سريعاً لأزمة الرئاسة كونه يشعر بأنّه "على منزلق حادٍ" يُشكّل فيه كلّ تنازل تقوم به الأكثريّة تمهيداً لتراجع في وجه معارضةٍ تسعى إلى تحقيق الفوز على المستويات كافةً.[112] وبالنسبة إلى القوّات اللبنانيّة يجب أن يُقابل حزب الله بالمواجهة السياسيّة لا العسكريّة. ويندرج انتخاب رئيس من وسط 14 آذار بالأكثريّة البسيطة ضمن هذا المنطق.[113]

أمّا حزب الكتائب، وعلى الرغم من رغبته التمايز عن القوّات اللبنانيّة، "وهو حزب ولد في فترة الحرب ويجهد في سبيل تكوين هويّةٍ له في زمن السلم"،[114] واتخاذ موقع معتدل،[115] تراه ينضم إلى قافلة القائلين بضرورة مواجهة حزب الله سياسيّاً. وها هو خيار اللجوء إلى القوّة يستقرّ شيئاً فشيئاً.[116] لأنّه في صفوف الكتائب كما في صفوف القوّات اللبنانيّة، تعتبر تهديدات المعارضة ضرباً من الخداع: "فلقد أُجبرت المعارضة في الماضي على السير القهقرى عندما حاولت اللجوء إلى الشارع. يُضاف إلى هذا اغتيل بيار الجميل كما ضباط من الجيش ورجال من الاستخبارات. فكيف عساهم يُزايدون على هذا؟".[117]

واعتبر مستشار آخر من دارة الجميّل إنّ "احتمال أن يترتب عن رد فعل المعارضة اندلاع حرب أهليّة هو أقلّ من 25%".[118] ورأى الجميل نفسه أنّه "لا بدّ من مراعاة حدود علاقة القوّة: فحزب الله ينغلق أكثر على طائفته وإذا وجّه سلاحه إلى الداخل، شكلت هذه الخطوة بداية النهاية".[119]

[106] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أمين الجميل، بيروت، 28 شباط/فبراير 2008. "اعتمد رئيس الوزراء فؤاد السنيورة [المنبثق عن تيار المستقبل] المواقف التي أردنا المدافعة عنها. وهو ناضل في سبيل نفس الأفكار التي دعمها المسيحيّون لمدّة سنوات". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع نسيب لجهود، بيروت، 3 تموز/يوليو 2008.

[107] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إيلي براغيد، مدير مكتب سمير جعجع، معراب، كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[108] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع سمير جعجع، معراب، 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[109] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مستشار البطريرك، جونيه، كانون الثاني/يناير 2008.

[110] أكّد مسؤول رفيع المستوى من حزب الله في كانون الأوّل/ديسمبر إنّ الحزب على استعداد "لأن يعيث الخراب في البلاد" في حال انعقاد انتخاب من دون احترام النصاب. لقاء أجرته مجموعة الأزمات، بيروت، كانون الأوّل/ديسمبر 2008.

[111] ترتكز هذه القراءة بشكلٍ أساسي على تجربة الإضراب العالم في 23 كانون الثاني/يناير 2007 حيث اصطدم مناصرو القوّات اللبنانيّة في أماكن عدّة بالعونيين مما سمح بإعادة فتح الطرق التي قطعتها المعارضة وأجبر حزب الله على العودة عن قرار إدامة حركة الإضراب. وكان حزب الله في الواقع يخشى أن تنزلق الأمور إلى مواجهات طائفيّة. فلقد كان الإضراب العام بمثابة الإنذار الذي يؤذن بنهاية اللجوء الكثيف إلى الشارع كإستراتيجيّة تغيير سياسي تتبعها المعارضة. لمزيد من التفاصيل مراجعة تقرير مجموعة الأزمات، *Hizbollah and the Lebanese Crisis*، المرجع الآنف ذكره.

[112] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع سمير جعجع، معراب، 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[113] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع سمير جعجع، معراب، واشنطن العاصمة في آذار/مارس 2008. ومن المعادلات الأخرى التي اقترحها جعجع بدلاً عن انتخاب رئيس بصورة أحاديّة، إعادة تشكيل الحكومة مع منح المسيحيين مساحة أكبر بما يعادل خسارة كرسي الرئاسة. المرجع نفسه.

[114] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أمين الجميل، أمين عام حزب الكتائب، بيروت، 26 شباط/فبراير 2008.

[115] ويُترجم هذا على وجه الخصوص باستمرار خطّ تواصل بين الجميل وقوّات المعارضة، من حسن نصر الله إلى ميشال عون، مروراً بحليف سوريا سليمان فرنجيه. أمّا مواقف الكتائب وبياناتهم بشأن سوريا فهي متباينة نسبيّاً.

[116] "مع مرور الوقت، يُصبح خيار الانتخاب بالأكثريّة البسيطة خياراً له الأولويّة". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أمين الجميل، أمين عام حزب الكتائب، بيروت، 26 شباط/فبراير 2008.

[117] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع كادر من الكتائب، بيروت، شباط/فبراير 2008.

[118] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إيلي يزبك، مستشار سياسي لعائلة الجميّل، بيروت، 26 شباط/فبراير 2008.

[119] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع أمين الجميل، أمين عام حزب الكتائب، بيروت، 26 شباط/فبراير 2008.

وبينما التفّ مسيحيّو 14 آذار أكثر فأكثر حول هذا الموضوع، تراهم يعانون صعوبةً في فرض وجهة نظرهم على الحريري وجمبلاط اللذان يخشيان ردود فعل حزب الله لمجرّد أنّهما سيكونان أكثر عرضةً لها. وفي الواقع، يتربع جعجع على عرينٍ مسيحي فعلي (حول بشرّي في سلسة جبل لبنان) وهي ميزة إستراتيجيّة يفتقر لها تيّار المستقبل (ومعاقله بيروت وصيدا وهي مجاورة للحصون الشيعية)، كما الحزب التقدم الاشتراكي بقيادة جمبلاط (المحاصر في جبل الشوف).[120] ويعترف تيّار المستقبل بأنّه يتكيّف مع الوضع الراهن المستدام. وفي أوائل شهر أيار/مايو، أكّد مستشار السنيورة بأنّ الوضع الراهن يصبّ في مصلحة الجميع. ولم يكن الفراغ الرئاسي يؤثر البتّة في حزب الله، في حين كان باستطاعة عون أن يعوّل على سيناريو فرضي قوامه رئاسة انتقاليّة. وحتّى الحكومة كانت تستمد المنافع: "فعلى الرغم من الظروف نحن نستمرّ في الحكم، في ظلّ تنامي مستويات النمو واستمرار تماسك النسيج الاجتماعي".[121]

ولو لم يرَ النورَ يوماً خيار رئيس تعيّنه قوى 14 آذار بصورة أحاديّة، إلاّ أنّ الرغبة في استئناف المبادرة سوف تحدو بالأكثريّة إلى مواجهة المعارضة على ميدان مختلف. وفي 6 أيار/مايو، قرر مجلس الوزراء صرف رئيس جهاز أمن المطار (المقرّب من حزب الله) وأعلن أنّ شبكة خطوط الهاتف التابعة للحركة الإسلاميّة غير شرعيّة. وقوبلت هذه القرارات – التي ترتب عنها ردّ عسكري من جانب حزب الله –[122] بمقاومة سنّة قوى 14 آذار في بادئ الأمر، ولكنّها اتُخذت على ما يبدو بعد انضمام جمبلاط إلى مبدأ الحلّ البديل المرتكز على "المواجهة السياسيّة".[123]

أمّا الأزمة التي اندلعت نتيجةً لذلك فأفضت إلى حلحلة أزمة الرئاسة فغلّبت اتفاق الدوحة بما لا يخدم مصالح القوّات اللبنانيّة، وهو ميزان القوّة بين مسيحيي 14 آذار. وفي حين أملت القوّات أن تُرشّح رئيساً من حجرها، تراها تضطر إلى إقامة علاقة مع شخصيّة مقرّبة من سوريا والجيش (والتي حاربتها لفترةٍ طويلةٍ). هذا ويجب على الرئيس أن يُرسي شرعيّته عبر احترام مسافة المباعدة نفسها عن سنّة تيار المستقبل وبالتالي عن حلفائه المسيحيين.

وإذا أعادت الدوحة الرئاسة إلى المسيحيين، لا يعود باستطاعة القوّات اللبنانيّة أن تنسب الفضل لها، سيّما وأنّ تحالفها لم يكن هو العنصر الحاسم في هذا الاتفاق. ولم يتردد عون، عن صواب أو عن خطأ، في إعلاء خياراته من الشركاء السياسيين حيث سارع إلى إطلاق حملة إعلانيّة تحت عنوان "أعدنا الحقوق إلى أصحاب الحقّ" في المناطق المسيحيّة. وبتعبيرٍ آخر، يكون تفاهمه مع حزب الله قد أتى ثماره. ويبقى أمام مسيحيي 14 آذار أن يجدوا هم أيضاً برنامج سياسي مقنع تمهيداً للانتخابات البرلمانيّة المقبلة، في ظرفٍ يفقد فيه جدول الأعمال السيادي زخمه. وهذا ما يأتي على لسان أحد نوّاب 14 آذار في نقد وجهه إلى تيّار المستقبل:

> بدأت الأسباب تنفذ. أو من باب السخرية، لنقل إنّ دم الحريري بدأ يفتر. فما لم يقع اغتيال جديد، لن يعود الزخم السيادي لوحده سبباً كافياً. وإذا انعقد اجتماع بين الرئيسين اللبناني والسوري، شكّل هذا خاتمة النضال السيادي. وبالنسبة إليّ أنا الذي كنت أناصر في سبيل رحيل السوريين، لم تعد السيادة مجرّد شعار: أمّا الدافع الفعلي هو حكومة قادرة على العمل. ولا يُمكن للحكومة أن تقدر على العمل من دون الشيعة، فهذا مستحيل".[124]

أمّا في ما يخصّ إعلاء شأن مصالح الطائفة، فلقد تفوّق عون على قوى 14 آذار التي يعقّد تحالفها مع تيّار المستقبل أي مبادرة في هذا المنحى. وطبعاً يجب أن تبني إستراتيجيتها على تحريك ملف أسلحة حزب الله كوسيلةٍ لإعادة تعبئة قاعدتها الاجتماعيّة وتقويض شرعيّة التيار الوطني الحرّ عبر مهاجمة خياراته الإستراتيجيّة.

ج. الكنيسة في السياسة: إستراتيجيّة رئاسيّة

تجد الكنيسة المارونيّة نفسها، وبشكلٍ خاص البطريرك،[125] في موقع دقيق. وهي سلكت خطاً سياديّاً خصوصاً بعد الإنسحاب الإسرائيلي عام 2000[126] وتتموضع بالتالي في معسكر 14 آذار – أو على الأقلّ هذا ما يعتبره المعسكر الحليف لسوريا. وفي الوقت نفسه، تنوي الكنيسة أن تؤدي دور الجامع في وسط الأسرة المسيحيّة وهذه مسألة تزداد صعوبةً. ولا شكّ في أنّ تقاربها مع نظريات 14 آذار يعرّضها لوابل من انتقادات زعماء المعارضة المسيحيّة.[127] وهي على علاقة تناحريّة خصوصاً مع عون بسبب معارضته الإكليروس وإدعاءه تجسيد قيادة طائفية لا تقبل الجدل. وفي تدخلات البطريرك، والذي لا يتردد في الذهاب إلى أبعد من مبادئ الكنيسة الأساسيّة، واتخاذ موقفاً في الحياة السياسيّة، ما يُعزز موقف العماد عون المعادي لسلطة الإكليرس.

---

[120] وقال جعجع بأنّه يُدرك تمام الإدراك مخاوف حلفائه وتردداتهم. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع سمير جعجع، العاصمة واشنطن، آذار/مارس 2008.

[121] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مستشار الرئيس السنيورة، بيروت، 4 أيار/مايو 2008.

[122] لمزيدٍ من التفاصيل بشأن هذه القرارات، والأزمة التي نجمت عنها، مراجعة الورقة الموجزة الصادرة عن مجموعة الأزمات بعنوان: *لبنان: حزب الله يوجه سلاحه إلى الداخل*، المرجع الآنف ذكره.

[123] تفيد مصادر من قوى 14 آذار كما من حزب الله إنّ وزراء وليد جمبلاط كما وزير السياحة (من القوّات اللبنانيّة) هم الذين دفعوا بمجلس الوزراء إلى المصادقة على القرارين اللذين عجّلا ردّ فعل حزب الله. اتصالات هاتفيّة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين من حزب الله وتيّار المستقبل، بيروت، أيار/مايو 2008.

[124] لقاء أجرته مجموعة الأزمات، بيروت، 6 تموز/ يوليو 2008.

[125] يتم التشديد في هذا السياق على البطريرك مار نصر الله صفير، والذي يؤدي من كرسيّ البطريركيّة المارونيّة في بكركي الدور الأكبر. ولكنّ الهرميّة المارونيّة (ولا سيّما الأساقفة) مستقلة نسبياً عن البطريرك. وبالتالي تتمتع الكنيسة باستقلاليّة نسبيّة على المستوى المحليّ حيث تميل إلى بلورة تقارب معيّن مع الزعماء السياسيين المحليين تفادياً لأن يتوزّع السكان على أقطاب وللإبقاء على نفوذها.

[126] بُعيد الانسحاب الإسرائيلي، دعا "بيان بكركي" إلى انسحاب القوّات السوريّة. صحيفة *L'Hebdo Magazine*، 35 كانون الثاني/يناير 2008.

[127] وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على ميشال عون وسليمان فرنجيّة، زعيم منطقة زغرتا السياسي المسيحي الحليف لسوريا، وقد انهالا نقداً على البطريرك. وكان فرنجيّة قد وجّه نقداً لاذعاً في كانون الثاني/يناير 2008 عندما وصف البطريركية بأنّها "بؤرة سارقين ومجرمين" واتهم البطريرك بالانصياع لأوامر قوى أجنبيّة. صحيفة *The Daily Star*، 8 شباط/فبراير 2008. وتندرج انتقادات فرنجيّة ضمن خطّ معارضة قديم العهد ينتقد فيه القادة المسيحيّون السياسيّون السلطة البطريركيّة. ففي العام 1958، جرى التنديد بالبطريرك معوشي بسبب تقرّبه من جمال عبد الناصر. عام 1989، احتلت مجموعة من مناصري ميشال عون الصرح البطريركي وخرّبته.

ويترتب عن تدخّل البطريرك في الحياة السياسيّة ذبذبات حتّى في داخل الكنيسة:

عبر اتخاذ مواقف يوميّة وعبر الإجابة يوميّاً على الأسئلة، بات يُنظر إلى البطريرك وبدرجةٍ أكبر على أنّه طرف فاعل وبالتالي خصم في وجه شخصيّات سياسيّة أخرى. ويكون من الأفضل أن يُركّز البطريرك خطابه حول بعض الثوابت وأن يلقي خطاباً مرجعيّاً.[128]

ترى الكنيسة في انتخاب سليمان فرصةً قد تسمح لها بالخروج من ظرفٍ حرجٍ على أكثر من صعيد. وعلى ساحةٍ سياسيّةٍ أكثر تقاطباً من العام 2005، كانت الكنيسة مدعوةً دائماً إلى التدخل، وهو ما يُقوّض قدرتها على الجمع بين مختلف الأطراف. وكان صمتها ليعني تهميشاً متزايداً. أمّا أن تتخذ الكنيسة موقفاً فهذا يعني أنّها تختار معسكراً وبالتالي تضمن التحالفات التي يعقدها المعسكر المعني. هذا ويُشكّل ظهور سليمان فرصةً لإعادة بناء مؤسسة الرئاسة التي شكّل آخر القيّمين عليها تجسيداً لما تود الكنيسة تفاديه بأي ثمن أي رئيس تابع لحلفائه ومعدوم المصداقيّة وغير فاعل أي باختصار غائب. وبحسب أحد المحللين، "تراهن الكنيسة بكلّ ما تملك على ميشال سليمان، وتودّ قدر الإمكان أن تتفادى تنصيب سياسي مسيحي يُجسّد ثنائي الرئيس القائد، خاشيةً بذلك عودة نظام رئاسة ضعيف".[129]

وعلى العكس تطمح البطريركيّة إلى تعزيز وزن المسيحيين السياسي عبر إعادة سلطة التحكيم والوساطة إليهم. ويفترض هذا إستراتيجيّة تدعيم وظيفة الرئاسة في مقابل الدعم الموقر لقائدٍ سياسي معيّن. وفي الواقع، مهما بلغت شعبيّة القادة السياسيين المسيحيين فهم يبدون دائماً بنظر الكنيسة أسرى خطوط تجاذب بين القوى المسلمة المهيمنة: ففي سياق تجاذب شديد بين السنّة والشيعة، يُحاول المسيحيّون أن يتوزّعوا على تحالفات يجدون نفسهم فيها في موقع الأقليّة، في حين يُمكن لرئيس أن يغلب هذا الشرخ فيؤدي صفة الحكم.

وبالتالي تعوّل الكنيسة على خطٍ ثالث يكوّن حول الرئاسة قطباً مسيحيّاً جديداً، ويحلّ بديلاً على القوّتين المسيحيّتين الكبريين أي القوّات اللبنانيّة والتيار الوطني الحرّ فيكون قادراً على أن يُنيط بالرئيس دور وساطة فعلي. وهذا ممكن بإتباع طرقٍ عدّة: أوّلاً عبر تشكيل كتلة رئاسية في داخل البرلمان. وثانياً عبر إقامة تحالفات مع القوى السياسيّة التي تؤمن في عمليّة تدعيم المؤسسات. وأخيراً، من خلال إستراتيجيّة تأثير في محيط الرئيس تحول دون انزلاقه في منطق الشبكات التقليديّة (العائلة، المنطقة، الجيش): وهدف البطريركيّة تشجيع سليمان على إتباع منطق التوظيف على أساس الكفاءة وتكوين فرق عمل متخصصة وإقامة آليّات قرار استشاريّة وباختصار تحويل الرئاسة إلى مؤسسة وظيفيّة أكثر منه كرسي سلطة شخصيّة بسيطة.[130]

وعلى خلاف سائر مؤسسات الدولة التي تقوّضها المحسوبيّات والزبونيّة والفساد، يُمكن لنزاهة الرئاسة واحترافها أن يُعيدا إلى المنصب الرئاسي مصداقيّته ونفوذه فتعزز بالتالي موقع المسيحيين في المعسكر السياسي.

---

[128] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جهة مقرّبة من البطريرك، جونيه، 28 كانون الثاني/يناير 2008.
[129] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع محلل مقرّب من الهرميّة العسكريّة، بيروت، حزيران/يونيو 2008.
[130] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جهة مقرّبة من البطريرك، بكريك، أيار/مايو 2008.

IV. الرئيس: خطّ ثالث، ثقل موازن أو كبش محرقة

لطالما كان شخص ميشال سليمان مستبعداً عن كرسي الرئاسة. فهو صاحب السيرة العسكرية، وقائد الجيش، الذي يثير ترشيحه مشكلة دستوريّة حيث تنصّ المادة رقم 49 من الدستور أنّه لا يجوز انتخاب "موظف من الدرجة الأولى" (مدير عام أو أعلى) لا في خلال ولايته ولا في السنتين اللتين تليا استقالته أو تقاعده. هذا ويُشكّل تولّيه منصب قيادة الجيش على مثال سلفه أمراً مزعجاً بحدّ ذاته ويُمكن أن يؤسس لتقليد عسكري على رأس الدولة. وهذا السيناريو يُخيف أكثر من يُخيف البطريرك.[131] خصوصاً وأنّ قوى 14 آذار يرون فيه نتاج الهيمنة السوريّة الصرف.

وفي الواقع ارتقى سليمان سلّم الوظيفة في فترة الاحتلال السوري وكانت له علاقات ممتازة مع سوريا. وقد عيّنه غازي كنعان، رئيس الاستخبارات السوريّة في لبنان بين 1982 و2002، على رأس اللواء السابع، ورقّاه رستم غزالي، خلف كنعان،[132] إلى منصب قائدٍ للجيش. وتفيد مراقبة للساحة السياسيّة اللبنانيّة (مقرّبة من 14 آذار) إنّه في خلال إحدى زيارتَي بشار الأسد الوحيدتين إلى لبنان، كانت له محطة في عمشيت، مسقط رأس سليمان حيث لبّى دعوة هذا الأخير على حفل عشاء عقده على شرفه.[133]

هذا وليس سليمان المرشّح الذي تحلم به المعارضة. ويرى فيه عون منافساً مباشراً يُمكن أن يسلبه الدعم الذي يحظى به في وسط ضباط الجيش وبعض المناطق المسيحيّة مثل منطقة جبيل، التي تُشكّل عمشيت جزءاً منها. هذا وليست الثقة المطلقة التي يودعه إياها حزب الله سوى ضربٍ من الأسطورة. فإذا لم يتهجّم سليمان يوماً على سلاح حزب الله (وهو ما لم يكن بمتناول يده)، إلاّ أنّ التدابير التي أمر بها لم تكن دوماً تلقى استحسان الحزب الشيعي. لا بل إنّ سليمان أصدر قراراً بقمع التظاهرات الاجتماعيّة في الضاحية الجنوبيّة بيروت، معقل حزب الله عام 2004.[134] وعام 2007، أمر بشنّ الهجوم على نهر البارد في حين كانت الحركة الشيعيّة تعتبر دخول الجيش إلى المخيّمات الفلسطينيّة خطّاً أحمر. وأتى الدعم العسكري الأمريكي الذي حصل عليه جهاراً ليُثير شكوك مناصريه.[135]

فبصورة عامة، وعلى خلاف القراءات الكاريكاتوريّة السارية في تلك الحقبة، كانت العلاقة بين سليمان وحزب الله علاقة تفاوض تندرج ضمن لعبة توازنات معقّدة. وعندما وضعت قوى 14 آذار ترشيح سليمان على طاولة البحث في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، كان ردّ فعل حزب الله تلقائي وطلب معادلة سياسيّة تضمن مصالحه (سيّما من خلال الثلث المعطّل في داخل الحكومة) – بدلاً من أن يُسلّم لشخص الرئيس المستقبلي الذي يُفترض أن يكون محبباً لديه.

أمّا ترشيح سليمان على يد 14 آذار فهو ثمرة عمليّة مزدوجة. فمن جهة وعلى الرغم من الاتهامات المسلّم بها بتواطئه مع المعارضة ودمشق، عرف قائد الجيش طوال فترة النزاع، ليس فقط أن يُبقى على سمعة الحياد والفعاليّة وإنما أيضاً أن يُعززها.[136] وفي العام 2005، رفض قمع المظاهرات المنددة بسوريا والتي احتلّت قلب العاصمة على الرغم مما يزعم من تحكّم دمشق المزعوم بالآليّة العسكريّة. وغداة حرب 2006، نشر قوّاته جنوب البلاد بسرعةٍ قياسيّةٍ. أمّا مواقفه المعتدلة في خلال الأزمات السياسيّة المتعاقبة فلاقت التأييد حتّى في وسط قوى 14 آذار.[137] وفي كلّ مواجهةٍ بين أنصار الأكثريّة والمعارضة، تحاول قوّاته أن تحول دون تفجّر الوضع فتحلّ محلّ أجهزة الأمن الداخلي التي نالت منها الطائفيّة. وأخيراً قاد وانتصر في معركة نهر البارد خارقاً بالتالي أحد محرّمات حزب الله وهو اختراق المخيمات الفلسطينيّة.

ومن جهةٍ أخرى، ترتب عن المفاوضات العسيرة التي بدأت أواخر العام 2007 حول خلف الرئيس لحود، شطب أسماء المرشحين الآخرين الواحد تلو الآخر مما أدّى إلى طريقٍ مسدود. وعندها طرح الحريري ترشيح سليمان باعتباره الضربة السياسيّة القادرة على حلحلة الأزمة لما فيه مصلحة 14 آذار: أي التوجه إلى المعارضة "بعرض لا يُمكن رفضه"[138] عبر طرح مرشح يُفترض أن يكون من صفوفها، فيضعف عون ويستبعده نهائياً من الرئاسة ويُعزز آفاق مرشّح جدي،[139] ويقترح تقارباً مع المؤسسة العسكريّة بشكلٍ عام وسليمان بشكلٍ خاص. على الرغم من تحفظاتها الأوليّة، دعمت القوّات اللبنانيّة سريعاً هذا الخيار ورأت فيه وسيلة لمعالجة وضعها المتأزم عسكرياً مع الجيش.[140]

---

[131] لقاء أجرته مجموعة الأزمات، مقرّب من البطريرك، جونيه، شباط/فبراير 2008.

[132] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جان عزيز، مسؤول في قسم الأخبار في محطة التيار الوطني الحرّ الإخباريّة، بيروت، 5 كانون الثاني/يناير 2008. أمّا الرئيس لحود فرشّح أسعد غانم ولكنّ غزالي فرض اسم ميشال سليمان. لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع شخصيّة مسيحيّة مقرّبة من سوريا، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

[133] لقاء أجرته مجموعة الأزمات، بيروت، 4 آذار/مارس 2008.

[134] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جان عزيز، مسؤول في قسم الأخبار في محطة التيار الوطني الحرّ الإخباريّة، بيروت، 21 كانون الأوّل/ديسمبر 2007، ومع محلل سياسي مقرّب من حزب الله، بيروت، أيار/مايو 2008.

[135] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مثقفين مقرّبين من حزب الله، 28 شباط/فبراير 2008.

[136] ولقد أحسن إدارة الوضع الأمني المتوتّر الذي يسود البلاد منذ نهاية العام 2004 – اغتيالات سياسيّة متلاحقة، إضرابات عامة، تظاهرات عملاقة، فتنة ومواجهات طائفيّة متلاحقة من دون أن يضع وحدة الجيش على المحك على رغم اضطرار الأخير إلى التدخل على الجبهات كافة.

[137] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع نوّاب وكوادر من تيّار المستقبل والقوّات اللبنانيّة، تموز/يوليو – كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[138] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع صحفي مقرّب من مواقف 14 آذار، بيروت، 2 آذار/مارس 2008.

[139] من وجهة نظر 14 آذار، يُشكّل ترشيح سليمان حتّى في صفوف الأقل ترحيباً بها – أفضل وسيلةٍ لإسداء ضربةٍ قاضيةٍ لعون. فإذا تولّى سليمان السلطة، أثّر في علاقات القوّة بين المسيحيين وحرم عون أصواتٍ ودعماً مهمين. وعلى المستوى البرلماني، يُخشى أن يهجر عون عددٌ من حلفائه سيّما من حزب الطشناك الأرمني ومجموعة إيلي سكان في زحلة وهم نوّاب من كتلته. ويرى محلل سياسي ما يلي: "إذا لم يُنتخب ميشال عون رئيساً، يُمكن أن يخسر الكثير. فكلّ الوصوليين الذين انضموا إليه طمعاً في قطف ثمار تولّيه الرئاسة، لن يلبثوا أن يتركوه". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع عمان شمعون أستاذ جامعي ومحلل سياسي، بيروت، كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[140] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع إيلي خوري، مستشار سيمر جعجع، كانون الثاني/يناير 2008. بحسب صحفي مقرّب من الجنرال، "استند بعض مثقفي 14 آذار المسيحيين في حساباتهم على مبدأ توحيد صفوف الكنيسة والجيش للتخلّص من عون". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع جان عزيز،

وأتى ردّ المعارضة مفاجئاً لقوى 14 آذار. فكما قيل سابقاً، اشترط عون لانتخاب الرئيس تحقيق بعض المطالب المسيحيّة التي تُعرقل وصول سليمان إلى السلطة من دون أن تُحمّل عون مسؤوليّة الفراغ الرئاسي. أمّا حزب الله فأصرّ أكثر من ذي قبل على معادلة شاملة تحمل ضمانات مؤسسيّة. وبحسب أحد كبار المسؤولين في الحزب، لم يرَ حزب الله في اختيار سليمان الذي وافقت عليه الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربيّة السعوديّة "تنازلاً من جانب 14 آذار"، وإنما نتاج حسابات مشبوهة.[141] وأبدى حزب الله سريعاً حذره من مطامع الرئيس السياسيّة،[142] وهو القادر على إقامة تحالفات جديدة وأداء دور مختلف كلّ الاختلاف عن دور القائد العسكري. وسوف يزيد من شكوك حزب الله، بحسب مثقفين مقرّبين من الحزب، موقف الجيش في المواجهات مع متظاهرين شيعة في شهر شباط/فبراير 2008 والتي وقع ضحيّتها سبعة أشخاص.[143]

حتّى ولو سمحت استكانة الجيش في وجه مقاتلي حزب الله يوم وضعوا يدهم على بيروت في أيار/مايو 2008، بإعادة التوازن إلى صورة الرئيس لدى زعماء حزب الله (وجعلها مشبوهةً في نظر قوى 14 آذار)،[144] فلا شكّ بأنّ تلبية طلباتهم لناحية الضمانات المؤسسيّة هو الذي مهّد لانتخابه.

وفي هذا الظرف من القبول المشوب بتحفظات من هذا المعسكر السياسي وذاك، يجب على سليمان أن يجد مكانته في المعسكر المسيحي وعلى الساحة السياسيّة بشكلٍ عام. وهو يواجه تحدّيات عديدة ومتناقضة.

ويودّ عون أن يُمسح شخص سليمان أمامه فيقبل بقيام الثنائي بين الرئيس والزعيم بحيث لا يكون الأوّل سوى أداةٍ في يد الثاني. وعلى العكس يُفضّل القادة المسيحيّون من قوى 14 آذار أن يُشكّل سليمان وزناً في وجه الجنرال فينسف الدعم الذي ينعم به الأخير في الجيش والمناطق المسيحيّة من جبيل وكسروان والمتن مما يضع كلا الرجلين تلقائياً في خطّ المواجهة.[145] وتطمح الكنيسة، تُشجعها على ذلك بعض الشخصيّات المسيحيّة المستقلّة،[146] إلى رئاسة تُجسّد قطب كفاءة وحضارة وإصلاح يُمكن انطلاقاً منه لسليمان أن يُكوّن الخطّ المسيحيّ الثالث المُبيّن أعلاه، فتكون الغلبة لدور التحكيم وتعزيز موقع الدولة ويزول الشرخ القائم بين التيّار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانيّة.[147]

هذا وسيقع الرئيس أسير التجاذبات في إدارة الملفات الكبرى في بداية ولايته. وبحسب أحكام اتفاق الدوحة، يجب عليه أن يُسارع إلى إقامة حوارٍ وطني حول قضيّة سلاح حزب الله، والتي تقع في صلب الأزمة التي تعصف بلبنان منذ العام 2004؛ وبصفته رئيساً "توافقيّاً"، سيكون عليه أن يوجد توازناً حساساً في ما يخصّ العلاقات بين لبنان سوريا اللهم إذا لم يفقد قدرته على أن يكون الحكم، بينما يحصل من دمشق على بعض التنازلات التي تُدعّم مصداقيّته.[148] وأخيراً، ستُناط به مسؤوليّات عديدة في ما يخصّ حسن سير انتخابات العام 2009، سيّما وأنّ وزارة الداخليّة هي إحدى الحقائب الثلاث التي ستكون من حصّته: وعليه في هذا السياق أن يُحكّم بين قمع ممارسات الفساد والزبونيّة التقليديّة فيستعدي الطبقة الحاكمة بينما تتهمه شرائح المجتمع اللبناني بالمجاملة.

وحتّى الساعة لا يزال الغموض يلفّ نواياه الفعليّة. ففي خطاب القسم، أعلن عن بعض الأهداف العامة. ويتضح من نبرة الخطاب الإجماليّة اعتماده جدول أعمال إصلاحي، قائم على الدولة وسيادة الدولة، ويُمكن أن تُلخص اقتراحاته العمليّة على الشكل التالي:

- تدعيم المؤسسات ولا سيّما الرئاسة والنظام القضائي والجيش (الذي لن يتمكن من أداء دوره في غياب حدٍّ أدنى من التوافق السياسي)، والعودة إلى نمط الانتخابات كسبيلٍ إلى فضّ النزاعات.
- إعادة إطلاق عجلة النمو من خلال إصلاح النظام التعليمي، وتأطير الشباب وإقامة مناخ مؤاتٍ للاستثمارات وحشد موارد لبنانيي المهجر.
- تلبية بعض التوقعات ولا سيّما المسيحيّة منها وخصوصاً إزالة المركزيّة الإداريّة الموسّعة والمساعدة على عودة المهجرين والمنفيين في إسرائيل ورفض توطين الفلسطينيين رفضاً قاطعاً.

مسؤول في قسم الأخبار في محطة التيار الوطني الحرّ الإخباريّة، بيروت، 5 كانون الثاني/يناير 2008.

[141] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع الشيخ نعيم قاسم، بيروت، 13 كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[142] بحسب مسؤول رفيع المستوى في حزب الله، طالب سليمان بسبع وزراء في الحكومة التي تُشكّل بُعيد انتخابه. ورأى حزب الله في هذا الرقم مصدر قلق. لقاء أجرته مجموعة الأزمات في ضاحية بيروت الجنوبيّة، كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[143] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع مثقفَين مقرّبَين من حزب الله، بيروت، أيار/مايو 2008.

[144] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع محلل إستراتيجي مقرّب من حزب الله، بيروت، حزيران/يونيو 2008.

[145] يؤكد زعيم مسيحي من قوى 14 آذار أنّ سليمان ليس سوى هاجس بالنسبة إلى عون. لقاء أجرته مجموعة الأزمات، بيروت، 3 تموز/يوليو 2008.

[146] لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع النائب والمثقف سمير فرنجيه، كانون الأوّل/ديسمبر 2007.

[147] في ما يتعلّق بموقف الكنيسة، مراجعة الفقرة أعلاه. "وينصح البعض سليمان بالمشاركة في انتخابات العام 2009. ولكن ما الذي سيُدعّم موقفه، أهو أن يُحاط ببعض النوّاب أو أن يُحافظ على مصداقيّته؟ منذ اتفاق الطائف، جُرّد الرئيس من السلطة التنفيذيّة ولكنّه يؤدي دور الحكم والمُصلح. ومن شأن المشاركة في الانتخابات أن تُقوّض هذا الدور. فأن يُصبح الرئيس طرفاً وقطباً في الإصلاح خيرٌ من أن يُصبح قطباً مسيحيّاً جديداً، وأن يعكس صورة حداثة ودولة هو أفضل وسيلة لكي يكسب مصداقيّة". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع نسيب لحود رئيس حركة التجدد الديمقراطي (مقرّب من 14 آذار)، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

[148] "على مرّ التاريخ، يقع الرئيس أسير علاقات متضاربة مع المسيحيين من جهة وسوريا من جهةٍ أخرى. وبصفته رئيساً توافقيّاً، يجب على سليمان أن يُقيم علاقات هادئة مع سوريا. فإذا كان طرفاً في المشاحنات، تكون انطلاقاته عسيرة. فلا مصالحة وطنيّة ولا اتفاق سياسي ممكن من دون علاقات مطبعة مع دمشق". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع شخصيّة مسيحيّةٍ من المعارضة، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008. ويُشكّل الإعلان الرسمي لتبادل سفارات بين البلدين والذي تمّ في باريس يوم 13 تموز/يوليو 2008 نصراً أوليّاً يُستشف منه أنّ الرئيس قابل لأن يؤدي دور المحرك في تطبيع العلاقات بين بيروت ودمشق.

- التعبير عن رغبة في تطبيع العلاقات على النحو الواجب مع سوريا من دون عداء ولا خضوع مما يعني المصادقة على المحكمة الدوليّة (المكلّفة محاكمة المسؤولين عن اغتيال الحريري)، وتوضيح مصير المفقودين في الحرب الأهليّة، وترسيم الحدود وإقامة علاقات ديبلوماسيّة كلاسيكيّة.

- اعتراف رسمي بشرعيّة المقاومة (أي سلاح حزب الله)، بالنظر إلى التهديد الإسرائيلي وانهيار الدولة المتزامن مع دعوة إلى دمجها ضمن إستراتيجيّة دفاع وطني يجري تحديدها على ضوء حوار يضمّ مختلف الأطراف اللبنانيّة.

ولكن من غير الواضح بعد السبيل الذي سيتبعه الرئيس لتحقيق برنامجه فهل سيتبع سبيل كتلةٍ برلمانيّة، أو يجعل من الرئاسة "قطب جدارة"، أو يُقيم حلفاً ثنائي مع عون، الخ. فهو لم يُصرّح عن هذا الموضوع ويقول زوّاره بأنّ شيئاً لم يرشح عنه في خلواتهم.[149] ورداً على سؤال طرحته مجموعة الأزمات في ما يخصّ الإستراتيجيّة التي ينوي إتباعها لتطبيق الخطوط العريضة التي استعرضها في خطاب القسم، قال سليمان "بأنّه من السابق لأوانه معالجة هذه المواضيع".[150] وباستثناء تعيين ناظم الخوري، مستشار سياسي، فهو لم يتخذ أي خطوة توحي، انطلاقاً من قراءة محيطه، بالسبل التي سيتبعها.[151] وبما أنّه المرشحّ الوحيد للرئاسة منذ أكثر من ستّة أشهر فلا شكّ بأنّه حظي بمتسع من الوقت لكي يستعد لممارسة مهامه.

ويُمكن تفسير هذا الغموض بطرقٍ مختلفةٍ. فلعلّ أولويّات الرئيس مختلفة وتقوم على تشكيل الحكومة التي رأت النور يوم 12 تموز/يوليو 2008 وإقامة حوار وطني يتولّى مسؤوليّته بحسب شروط اتفاق الدوحة، والتحضير الفنّي لانتخابات العام 2009. ولعلّه ينتظر أن ينتهي العمل على هذه المحاور ليتخذ موقفاً على ساحةٍ سياسيّةٍ سماؤها صافية، فلا تكون فيها خطوط القوّة أكثر وضوحاً وحسب وإنما مستدامةً أيضاً. ولعلّ المرحلة الحاليّة هي مرحلة مراقبة ينوي فيها تفادي الأخطاء للمحافظة على مصداقيّته، بدلاً من اتخاذ قرارات متسرّعة تضعه في مهبّ انتقادات مبكرة. ويُمكن ببساطة ألاّ تتوفر له الإمكانات أقلّه في الوقت الحاضر لينتقي أي من الخيارات سيّما وأنّ كلاً من المعطيات المُبيّنة أعلاه يولّد له أعداء في المعسكر المسيحي.

وسليمان سياسي طريّ العود فلقد جُرِّد من جهاز عمليّاته وطُلب إليه اختيار ثلاث وزراء فقط ولا يتمتع في الوقت الراهن بأي كتلةٍ برلمانيّة مما يزيد من هشاشة موقعه. وباختصار لديه اليوم كلّ المصلحة لكي يبني لنفسه دور الحكم والحاكم فلا يستعدي أحد.

ومن هذا المنطلق، يُمكن أن يتحدد موقعه من هذه المسائل انطلاقاً من العقبات المفروضة عليه أكثر منه من البرنامج الإرادي الذي وضعه. وبتعابير أخرى، سترتبط السبل الملموسة التي سيتمتع بها بخياراته أقلّ منه بالسياق الذي يعمل فيه. أوّلاً تشكل طبيعة الحكومة المنبثقة عن اتفاق الدوحة كما مكانة الرئيس الإطار الذي سيحد من هامش تحرّك الأخير. فهذه الحكومة ليست سوى حكومة انتقاليّة تعمل إعداداً لحملةٍ إنتخابيّة ولا تفكّر في أي إصلاح جذري يؤدي فيه سليمان دور العقل المدبّر. أمّا المحفظات المُخصصة له أي الدفاع والداخليّة ووزير دولة فهي تحصر دوره بالأمن وبتأطير الانتخابات.

أمّا إستراتيجية عون فستعقّد مساعي تجمّع بعض الشخصيات المسيحيّة المستقلة تحت قبّة الرئاسة وهو الذي يسعى إلى ضمّها إليه لتشكيل ائتلاف مسيحي واسع. هذا ويُستبعد أن ينضمّ أرمن حزب الطشناك وإلياس سكاف إلى قاعدة سليمان وكلاهما يؤدي دوراً انتخابياً حاسماً في بعض المناطق المسيحيّة.[152] وأخيراً، لا يعني عداؤه العلني لعون انجذاباً إلى المعسكر الآخر، نظراً إلى خصومته مع القوّات اللبنانيّة[153] ورفض جزءٍ من المجتمع المسيحي لتيّار المستقبل.[154] وفي هذا الظرف، يبدو من المحتمل أن يبحث الرئيس عن توازنات خفيّة بدلاً من أن يقيم ذاته قوّةً بديلة عن الحركات المسيحيّة الكبرى.

---

[149] لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات في بيروت، 3-4 تموز/يوليو 2008.

[150] لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات في بعبدا، 4 تموز/يوليو 2008.

[151] تجري التكهنات على قدم وساق. وتفيد مصادر مختلفة عن معلومات متضاربة ولا يُمكن الربط بينها بشأن المستشارين الذين وقع عليهم اختياره. لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات في بيروت، حزيران/يونيو-تموز/يوليو 2008.

[152] "من الخطأ التفكير إنّ الطشناك الذي يسعى عادةً إلى الوقوف في خطّ الرئيس، سيترك العماد عون لينضم إلى سليمان. فهذه الرؤيا المنتشرة في صفوف قوى 14 آذار يُمكن أن تبوء بالفشل. فصلاحيّات الرئيس قليلة، وبالتالي من غير المجدي التحالف معه. أمّا العلاقات بين الطشناك وتيّار المستقبل فسيئة لأنّه في انتخابات العام 2005 لم يُعطِ الحريري الأرمن سوى مقعدين من أصل 128 مقعد في البرلمان. والعلاقات لا تقلّ سوءاً مع الكتائب. ففي بيروت، حيث تتركز الجالية، يجد الأرمن والشيعة نفسهم في الدائرة نفسها، ومن هنا أهميّة التحالف مع حزب الله الذي يمرّ بعون. ولكنّ هذا لا يعني القطيعة مع سليمان: بل يُمكن لحزب الطشناك أن يؤدي دور صلة الوصل والوسيط بين الزعيم عون والرئيس". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع نائب مسيحي من قوى 14 آذار (ينتقد تيّار المستقبل)، بيروت، 6 تموز/يوليو 2008. أمّا بقاء إلياس سكاف القائد المسيحي من زحلة في كتلة عون فيبدو هو أيضاً مضموناً. لقاءات أجرتها مجموعة الأزمات في بيروت بتاريخ 3-4 تموز/يوليو 2008. أمّا التوزيع الانتخابي الجديد الذي تمّ التوافق بشأنه في الدوحة فيحرم تيّار المستقبل من قدرته على "تأدية خدمات للمرشحين المسيحيين". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع علي حمدان، مستشار الرئيس نبيه برّي، 3 تموز/يوليو 2008.

[153] "الجميع يتودد إلى سليمان ولكن من الذي يتمتع بفرصة حقيقة للتقرّب فعلاً منه؟ هذا لا ينطبق طبعاً على القوّات اللبنانيّة التي قاتلها سليمان بشراسة يوم كان ضابطاً بقيادة عون. هذا ولقد تعرّضت زوجة سليمان نفسها إلى تهديد القوّات اللبنانيّة في خلال الحرب". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع عبد الله حنّا، نائب مسيحي مقرّب من قوى 14 آذار، بيروت، تموز/يوليو 2008.

[154] "إذا خُير بين السنيورة السنّي وعون المسيحي، فسيفضّل سليمان عون على الرغم من علاقتهما". لقاء أجرته مجموعة الأزمات مع كريم بقردوني، بيروت، 4 تموز/يوليو 2008.

V. خلاصة

يُمثّل اتفاق الدوحة ورئاسة سليمان فرصة مهمّة للأسرة المسيحيّة لكي تُعيد التوازن إلى صفوفها وتُحقق مطالب قديمة وتؤدي دور الحكم والوسيط في جوّ يشوبه التقاطب بين السنّة/الشيعة.

وتمثّل الانتخابات النيابيّة لعام 2009 محطة جديدةً مهمّة لإعادة تشكيل الساحة السياسيّة. ولكن إذا استمرّت مخاطر الانزلاق الأمني وحالات الاحتيال الكثيفة، والتي يُمكن أن تطرح علامة استفهام حول شرعيّة الانتخابات، لا بل حول إمكانيّة انعقادها، فستُشكّل سابقة انتخابات العام 2005 خطّاً موازياً غامضاً ومُشجعاً في آن: حيث لم تحل العثرات والجوّ الضاغط دون انعقاد الانتخابات. ولكن يجب التأكد هذه المرّة من أنّها سوف تنعقد في جوٍّ أكثر هدوءاً وهذه مهمّة سوف تُناط أوّلاً بالرئيس.

وفي مطلق الأحوال، سيؤدي المسيحيّون دوراً حاسماً. لا شكّ بأنّ المعسكرين اللذين يهيمنان على الساحة السياسيّة سيحتفظان بتماسكهما. فحزب الله يحتاج اليوم بقدر ما سيحتاج غداً إلى حماية أسلحته عبر التحكم بالقرار السياسي من خلال الثلث المعطّل الذي يُمارسه عون. ويظلّ هذا الأخير وبدوره مرتبطاً بحليفه الشيعي على مستويات عدّة واردة أعلاه. وعلى الرغم من التوتر الداخلي، ليس أمام قوى 14 آذار سوف خيار رصّ الصفوف في وجه وحدة الخصوم. أمّا موقع الشكّ فهو "الوسط المسيحي" والذي تتحدد خياراته بدرجةٍ كبيرةٍ بقدرة التيّار الوطني الحرّ ومسيحيي 14 آذار على تلبية توقعات أنصارهم وبالتالي الحصول على تنازلات من حلفائهم المسلمين.

ويوم يُعلي المسيحيّون دور الحكم الجديد ويفرضون وزنهم في التحالفات المتصادمة، وسيُصبحون قادرين على أن يميلوا بدقّة الميزان في هذا الاتجاه أو ذاك. وأكثر من هذا سوف يكونون قادرين على السير قدماً بمعالجة تدابير بناء الدولة؛ وتدعيم دور المؤسسات وبشكلٍ خاص الرئاسة؛ ومعالجة مصير المفقودين في سوريا أو المنفيين في إسرائيل؛ وإزالة المركزيّة الإدارية وهي تدابير لطالما كانت غالية على قلوبهم. ومن شأن إحاطة المشاورات الديمقراطيّة بهكذا أمثلة أن تُمثّل بحد ذاتها خبراً ممتازاً بالنسبة إلى دولة دار نزاعها في معظمه في الخارج وعلى حساب المؤسسات.

بيروت/بروكسل، 15 تموز/يوليو 2008

ملحق أ

خارطة لبنان



Courtesy of The General Libraries, The University of Texas at Austin

ملحق ب

نصّ اتفاق الدوحة (25 أيار/مايو 2008)

تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً توزع على أساس 16 وزيراً للأغلبية – 11 للمعارضة – 3 للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاءا مرجعيون – حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك – الهرمل، والبقاع الغربي – راشيا.

وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى: الأشرفية – الرميل – الصيفي.

الدائرة الثانية: الباشورة – المدوّر – المرفأ.

الدائرة الثالثة: ميناء الحصن – عين المريسة – المزرعة – المصيطبة – رأس بيروت – زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً: وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين 4 و5 واللتين نصتا على:

"4 – تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

5 – إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين...".

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

- حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يُشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني.

يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار (مايو) لسنة 2008 من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها.

المرجع: http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/05-2008/Item-20080521-0cc2f82a-c0a8-10ed-01e2-5c73cd90a6d1/story.html

ملحق ج

نصّ اتفاق الطائف (5 تشرين الثاني/نوفمبر 1989)

وثيقــة الوفـاق الوطنـي اللبنانــي صدقت في جلسة مجلس النواب

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات

1- المبادئ العامة

أ. لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب. لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج. لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د. الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

ه. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و. النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز. الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح. العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط. أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي. لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2- الإصلاحات السياسية

أ- مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

1. ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2. للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3. كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4. الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5. إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ. بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج. نسبياً بين المناطق.

6. يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7. مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

1. يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2. يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3. يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه

رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4. يُصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5. يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6. يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7. يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8. يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9. يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10. يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11. يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أمّا المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12. يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13. يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14. لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15. يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16. يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17. لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

1. يرئس مجلس الوزراء.

2. يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3. يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4. يوقع جميع المراسم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5. يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6. يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7. يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8. يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9. يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1. وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2. السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3. إنّ مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4. تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5. الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6. عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

ه- الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

1. تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ. إذا استقال رئيسها.

ب. إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج. بوفاة رئيسها.

د. عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

ه. عند بدء ولاية مجلس النواب.

و. عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2. تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3. عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3- الإصلاحات السياسية

أ- اللامركزية الإدارية

1. الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2. توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3. إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4. اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائم قام، تأميناً للمشاركة المحلية.

5. اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم

أ. ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

1- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ. رئيس الجمهورية.

ب. رئيس مجلس النواب.

ج. رئيس مجلس الوزراء.

د. نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب. تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

1- الأحوال الشخصية.

2- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3- حرية التعليم الديني.

ج. تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

ه- التربية والتعليم

1. توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2. التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

3. حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4. إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والاعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5. إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1. الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2. تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ. فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب. تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من والى الحدود براً وبحراً وجواً.

3. تعزيز القوات المسلحة:

أ. إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب. تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج. يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د. عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

ه. يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4. حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أنّ ّهدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ. العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب. التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م.

ج. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في إي حال من الأحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المرجع: http://www.conseil-constitutionnel.gov.lb/ar/arabic/taef.htm

ملحق د

نصّ ورقة التفاهم بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله (6 شباط/فبراير 2006)

1- الحوار:

إن الحوار الوطني هو السبيل الوحيد لإيجاد الحلول للأزمات التي يتخبط فيها لبنان، وذلك على قواعد ثابتة وراسخة، هي انعكاس لإرادة توافقية جامعة، ما يقتضي توفر الشروط الضرورية التالية لنجاحه:

أ. مشاركة الأطراف ذات الحيثية السياسية والشعبية والوطنية، وذلك من خلال طاولة مستديرة؛

ب. الشفافية والصراحة، وتغليب المصلحة الوطنية على أيّ مصلحة أخرى، وذلك بالاستناد إلى إرادة ذاتية، وقرار لبناني حر وملتزم؛

ج. شمول كل القضايا ذات الطابع الوطني، والتي تقتضي التوافق العام.

2- الديمقراطية التوافقية:

إن الديمقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور، ولجوهر ميثاق العيش المشترك. من هنا فإنّ أيّ مقاربة للمسائل الوطنية وفق معادلة الأكثرية والأقلية تبقى رهن تحقّق الشروط التاريخية والإجتماعية لممارسة الديمقراطية الفعلية التي يصبح فيها المواطن قيمة بحد ذاته.

3- قانون الإنتخاب:

إن إصلاح وإنتظام الحياة السياسية في لبنان تستوجبان الإعتماد على قانون إنتخاب عصري (قد تكون النسبية أحد أشكاله الفعالة) بما يضمن صحة وعدالة التمثيل الشعبي ويسهم في تحقيق الأمور التالية:

أ. تفعيل عمل الأحزاب وتطويرها وصولاً إلى تحقيق المجتمع المدني

ب. الحد من تأثير المال السياسي والعصبيات الطائفية

ج. توفر فرص متكافئة لاستخدام وسائل الإعلام المختلفة

د. تأمين الوسائل اللازمة لتمكين اللبنانيين المقيمين في الخارج من ممارسة حقهم الإنتخابي إن الحكومة والمجلس النيابي مطالبان بإلتزام أقصر المهل الزمنية الممكنة لإقرار القانون الإنتخابي المطلوب.

4- بناء الدولة:

إن بناء دولة عصرية تحظى بثقة مواطنيها وقادرة على مواكبة إحتياجاتهم وتطلعاتهم وعلى توفير الشعور بالأمن والأمان على حاضرهم ومستقبلهم، يتطلب النهوض بها على مداميك راسخة وقوية لا تجعلها عرضة للإهتزاز وللأزمات الدورية كلما أحاطت بها ظروف صعبة، أو متغيرات مفصلية، الأمر الذي يفرض مراعاة التالي:

أ. إعتماد معايير العدالة والمساواة والتكافؤ والجدارة والنزاهة؛

ب. إن القضاء العادل والنزيه هو الشرط الضروري لإقامة دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهذا يستند إلى:

1. الاستقلالية التامة لمؤسسة القضاء واختيار القضاة والمشهود لهم بالكفاءة بما يفعّل عمل المحاكم على اختلافها؛

2. احترام عمل المؤسسات الدستورية وإبعادها عن التجاذبات السياسية وتأمين استمرارية عملها وعدم تعطيلها (المجلس العدلي والمجلس الدستوري) ويشكل ما جرى في المجلس الدستوري نموذجاً لعملية التعطيل خاصة في مسألة الطعون النيابية المقدمة أمامه والتي لم يجرِ البت بها إلى الآن؛

ج. معالجة الفساد من جذوره، حيث أن المعالجات الظرفية والتسكينية لم تعد كافية وإنما باتت مجرد عملية تحايل تقوم بها القوى المستفيدة من الفساد بكل مستوياته لإدامة عملية نهبها لمقدرات الدولة والمواطن معاً. وهذا ما يتطلب:

1. تفعيل مؤسسات ومجالس الرقابة والتفتيش المالي والإداري، مع التأكيد على فصلها عن السلطة التنفيذية لضمان عدم تسييس أعمالها

2. إجراء مسح شامل لمكامن الفساد، تمهيداً لفتح تحقيقات قضائية تكفل ملاحقة المسؤولين عن الفساد، وإسترجاع المال العام المنهوب

3. تشريع ما يلزم من قوانين تسهم في محاربة الفساد بكل أوجهه والطلب إلى الحكومة توقيع لبنان على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4. العمل على إصلاح إداري شامل يكفل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لا سيما أولئك المشهود لهم بالجدارة والكفاءة ونظافة الكف، وذلك عبر تفعيل دور مجلس الخدمة المدنية وقيامه بصلاحياته الكاملة.

5. وضع مهل زمنية لمعالجة هذه القضايا لأن عامل الوقت بات مميتاً، والأمر يتطلب معالجات حكيمة وسريعة في آن، تستخدم الوقت لمصلحتها بدل أن يستخدمه الفاسدون لمصلحتهم.

5- المفقودون خلال الحرب:

إن طي صفحة الماضي وإجراء المصالحة الوطنية الشاملة يتطلّب إنهاء كافة ملفات الحرب العالقة. وإن ملف المفقودين في الحرب يحتاج إلى وقفة مسؤولة تنهي هذا الوضع الشاذ وتريح الأهالي الذين لا يمكن مطالبتهم المسامحة من دون احترام حقهم بمعرفة مصير أبنائهم، لذلك نطلب من كافة القوى والأحزاب التي شاركت في الحرب التعاون الكامل لكشف مصير المفقودين وأماكن المقابر الجماعية.

6- اللبنانيون في إسرائيل:

انطلاقاً من قناعتنا أنّ وجود أي لبناني على أرضه هو أفضل من رؤيته على أرض العدو فإن حل مشكلة اللبنانيين الموجودين لدى إسرائيل تطلب عملاً حثيثاً من أجل عودتهم إلى وطنهم آخذين بعين الاعتبار كل الظروف السياسية والأمنية والمعيشية المحيطة بالموضوع. لذلك نوجه نداءً لهم بالعودة السريعة إلى وطنهم إسترشاداً بنداء سماحة السيد حسن نصرالله بعد الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان واستلهاماً بكلمة العماد ميشال عون في أول جلسة لمجلس النواب.

7- المسألة الأمنية:

أولاً، في الاغتيال السياسي:

إن كل شكل من أشكال الاغتيال السياسي هو أمر مدان ومرفوض لتناقضه مع الحقوق الأساسية للإنسان، ومع أهمّ ركائز وجود لبنان المتمثّلة بالاختلاف والتنوع، ومع جوهر الديمقراطية وممارستها. من هنا، فإننا بقدر ما ندين عملية اغتيال دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وما سبقها وما تلاها من عمليات اغتيال ومحاولات اغتيال وصولاً إلى اغتيال النائب جبران التويني، نشدّد على أهمّية استمرار التحقيق وفق الآليات المقررة رسمياً وصولاً إلى معرفة الحقيقة فيها، التي هي أمر لا يمكن إخضاعه لأي مساومة، باعتباره الشرط الضروري لإحقاق العدالة وإنزالها بحق المجرمين، ولوقف مسلسل القتل والتفجير. لذا، من الواجب إبعاد هذه القضايا عن محاولات التوظيف السياسي التي تسيء لجوهرها، ولجوهر العدالة التي يجب أن تبقى فوق أي نزاعات أو خلافات سياسية.

ثانيا، في الإصلاح الأمني:

إن إصلاح الأجهزة الأمنية جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشامل لمؤسسات الدولة الأساسية، ولإعادة بنائها على قواعد صحيحة وثابتة. ونظرًا للموقع الحسّاس الذي تحتّله الأجهزة الأمنية في حفظ وحماية الاستقرار الأمني في البلاد إزاء أي خروقات أو تهديدات تمسّه، يجب إيلاء عملية بنائها عناية مركزة. من هنا فإن الحكومة مدعوة لتحمّل مسؤولياتها كاملة وفق التالي:

أ. وضع خطة أمنية متكاملة تقوم على مركزية القرار الأمني وتنهض على تحديد واضح للعدو من الصديق، ولمكامن التهديد الأمني ومنها مسألة الإرهاب والثغر الأمنية الواجب معالجتها.

ب. تحييد الأجهزة الأمنية عن الاعتبارات والمحسوبيات السياسية وأن يكون ولاؤها وطنياً بالكامل.

ج. ايلاء مسؤولياتها لشخصيات مشهود لها بالكفاءة ونظافة الكف.

د. إن الإجراءات الأمنّية يجب ان لا تتناقض مع الحرّيات الأساسية التي نصّ عليها الدستور وفي طليعتها حرّية التعبير والممارسة السياسية، من دون أن يؤدّي ذلك إلى الإخلال بالأمن والاستقرار العام.

ه. تشكيل لجنة برلمانية – أمنية تواكب عملّية الإصلاح والبناء الأمنيّين وتراقبهما.

8- العلاقات اللبنانية – السورية:

إنّ إقامة علاقات لبنانية-سورية سويّة وصحيحة تقتضي مراجعة التجربة السابقة واستخلاص ما يلزم من العبر والدروس ولتلافي ما علق بها من أخطاء وشوائب وثغرات، وبما يمهّد الطريق للنهوض بهذه العلاقات على أسس واضحة من التكافؤ والاحترام الكامل والمتبادل لسيادة الدولتين واستقلالهما على قاعدة رفض العودة إلى أي شكل من أشكال الوصاية الخارجية .لذا يجب:

أ. اتخاذ الحكومة اللبنانية كافة الخطوات والإجراءات القانونية المتعلقة بتثبيت لبنانية مزارع شبعا وتقديمها إلى الأمم المتحدة وذلك بعدما أعلنت الدولة السورية لبنانيتها الكاملة؛

ب. ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا بعيداً عن التشنجات التي تؤدّي إلى تعطيل العملية التي طالما احتاج لبنان وسوريا إلى إنهائها ضمن اتفاق البلدين؛

ج. مطالبة الدولة السورية بالتعاون الكامل مع الدولة اللبنانية من أجل كشف مصير المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية في أجواء بعيدة عن الاستفزاز والتوتر والسلبية التي من شأنها إعاقة البتّ في هذا الملف على نحو ايجابي؛

د. إقامّة علاقات دبلوماسية بين البلدين وتوفير الظروف الملائمة لها بما ينقل العلاقة من الأفراد والمجموعات إلى علاقة بين المؤسسات بحيث تؤمن استمرارها وثباتها.

9- العلاقات اللبنانية-الفلسطينية:

إن معالجة الملف الفلسطيني يتّطلب مقاربة شاملة تؤكّد من جهة على احترام الفلسطينيين لسلطة الدولة اللبنانية والتزامهم بقوانينها، وتجدّد من جهة أخرى التضامن مع قضيتهم واستعادتهم لحقوقهم وذلك حسب القواعد التالية:

أ. إن الوضع الاجتماعي للفلسطينيين يستدعي الاهتمام الشديد لناحية تحسّين الظروف المعيشية وتأمين المستوى اللائق لأسس الحياة الإنسانية الكريمة وفق ما يقتضيه التعاون الثنائي وشرعة حقوق الإنسان، إضافة إلى إعطاءهم التسهيلات اللازمة للانتقال داخل وخارج الأراضي اللبنانية؛

ب. إن حق العودة للفلسطينيين هو أمر أساسي ثابت، ورفض التوطين هو أمر يجمع عليه اللبنانيون ولا يمكن التراجع عنه بأيّ شكل من الأشكال

ج. تحديد العلاقة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين في إطار مؤسساتي فلسطيني واحد يكون ممّثِلاً شرعّياً للشعب الفلسطيني في لبنان بما يؤمّن حسن التنسيق والتعاون

د. معالجة ملف إنهاء السلاح خارج المخيمات وترتيب الوضع الأمني داخلها يجب أن يتمّ في إطار الحوار الجاد والمسؤول والحثيث بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين بما يؤدي إلى بسط سلطة الدولة وقوانينها على كافة الأراضي اللبنانية.

10- حماية لبنان وصيانة استقلاله وسيادته:

إن حماية لبنان وصون استقلاله وسيادته هما مسؤولية وواجب وطني عام تكفلها المواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، لا سيما في مواجهة أي تهديدات أو أخطار يمكن أن تنال منهما أي جهة أتت. من هنا، فإن حمل السلاح ليس هدفاً بذاته وإنما وسيلة شريفة مقدّسة تمارسها أي جماعة تُحتّل أرضها تماماً كما هي أساليب المقاومة السياسية. وفي هذا السياق، فإن سلاح حزب الله يجب أن يأتي من ضمن مقاربة شاملة تقع بين حدّين: الحد الأول هو الاستناد إلى المبرّرات التي تلقى الإجماع الوطني والتي تشكّل مكامن القوة للبنان واللبنانيين في الإبقاء على السلاح، والحد الآخر هو تحديد الظروف الموضوعية التي تؤدّي إلى انتفاء أسباب ومبرّرات حمله. وبما أن إسرائيل تحتلّ مزارع شبعا وتأسر المقاومين اللبنانيين وتهدّد لبنان فإن على اللبنانيين تحمّل مسؤولياتهم وتقاسم أعباء حماية لبنان وصيانة كيانه وأمنه والحفاظ على استقلاله وسيادته من خلال:

أ. تحرير مزارع شبعا من الاحتلال الإسرائيلي؛

ب. تحرير الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية؛

ج. حماية لبنان من الأخطار الإسرائيلية من خلال حوار وطني يؤدي إلى صياغة إستراتيجية دفاع وطني يتوافق عليها اللبنانيّون وينخرطون فيها عبر تحمّل أعبائها والإفادة من نتائجها.

المرجع: http://www.hizbollah.tv/essaydetailsf.php?eid=467&fid=19